

نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٧٣ - ١٧٤ أغسطس/أب - سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢

في هذا العدد

يفتح هذا العدد بملف خاص متابعة إلقاء الضوء على التداعيات الخطيرة للحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وأثرها على أوضاع حقوق الإنسان والشعوب، خاصة في ظل التفرد الأمريكي بالتحكم في توجيه مسار الحملة كاستراتيجية جديدة، ورؤية المنظمة لهذه التطورات، وكذا رؤية القراء لها من خلال باب رسائل القراء.

كما يعرض في باب ثانٍ للتحويلات التي طرأت على المسار السياسي للانتفاضة الفلسطينية، من خلال استغلال إسرائيل لقضية إصلاحات السلطة الوطنية لتشتيت الأنظار عن القضية الأصلية المتمثلة في استمرار الاحتلال والعدوان.

وفي شأن التهديد الأمريكي بالعدوان على العراق، يعرض بلبى التقارير والوقائع لاستمرار تردى الأوضاع الإنسانية الناجمة عن استمرار الحصار والعقوبات، وللتطورات المتلاحقة في المواقف الدولية حيال العدوان الأمريكي المتوقع.

مرور عام على ٩/١١

(٢)٠٠

ملف خاص يتناول تبعية وتداعيات ما بعد حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على أوضاع حقوق الإنسان والشعوب.

المغرب

(١٤)٠٠

انتخابات مجلس النواب تعكس تحالفات الأحزاب الكبرى وترفع تمثيل الأحزاب في المجلس من ١٤ حزباً إلى ٢٢ حزباً.

فلسطين

(٦)٠٠

ملف خاص يستعرض المنعطف الخطير الذي تمر به القضية الفلسطينية بسبب الصمت الدولي على العدوان الإسرائيلي.

ليبيا

(١٦)٠٠

خطوة إيجابية نحو إنهاء الاعتقالات السياسية.. ومخاوف تجاه معاملة المشتبه في علاقتهم بالتنظيمات الإرهابية.

العراق

(١٣)٠٠

استمرار التهديدات الأمريكية بضرب العراق رغم زيادة الرفض الدولي والشعبي لهذا العدوان غير المبرر.

العمالة المهاجرة

(١٧)٠٠

مؤتمر إقليمي هام حول قضايا عمال الخدمة المنزلية المهاجرة، تشارك فيه المنظمة وتدفع باتجاه تبني قضاياهم.

الكويت

(١١)٠٠

تقرير هام للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة الكويتي يتناول أوضاع الحريات العامة ويقدم المعالجات اللازمة.

قمة الأرض

(٢١)٠٠

عرض لأعمال وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.. وموقف المنظمات غير الحكومية العربية داخل المؤتمر.

السودان

(١٢)٠٠

اتفاق مشاكوس بين التأييد والمعارضة يطرح تساؤلات حول إمكانية استمراره ومعالجته لتدهور حقوق الإنسان في البلاد.

رسائل القراء

(١٨)٠٠

حقوق اقتصادية

(٢١)٠٠

شكاوى ومداخلات

(٢٤)٠٠

أخبار المنظمات

(٢٦)٠٠



عام على ١١ سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٢)

يشهد إهدار متزايد لمبادئ حقوق الإنسان

١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذكرى حادث أليم للإنسانية، ما لبث أن تحول إلى تاريخ فاصل في التطور السياسي الدولي، وألقى بتبعاته وتداعياته على أغلب مجالات النشاط البشرى، ذلك أن الاعتداء على أهم مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة الأعظم لم يؤدي فقط إلى مقتل قرابة ٣٠٠٠ شخص وخسارة اقتصادية غير محدودة الأثر حتى اليوم، ولكن إلى خسارة أكثر فداحة لأوضاع حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في كافة أنحاء العالم، لأن الإدارة الأمريكية غلبت عليها اهتزاز مكانتها وكذا اهتزاز رسوخ عوامل تفوقها السياسي والعسكري، واستخدمت الأحداث الأليمة لتحقيق مخططاتها المسبقة للسيطرة الشاملة على العالم وتكريس تفوقها وتحكمها في إدارة السياسة الدولية لخدمة مصالحها وحدها.

وأدى تغليب واشنطن لهذه النظرة الضيقة إلى إعلاء أولويات الأمن على سيادة القانون والحريات، وإلى إهدار خطير لمبادئ حقوق الإنسان في إحدى دول النموذج سرعان ما أدى إلى التباسات عميقة في المفهوم ومقدار رسوخه وضرورات الالتزام به، كما أدى إلى تصعيد الهجوم تجاه الحضارة العربية الإسلامية وما تمثله من قيم ومضامين باعتبارها ذلك الوعاء الذي خرج منه الإرهابيون وبالتالي وجب معاقبتها ومعاقبة المنتمين إليها أمماً وأفراداً.

وسرعان ما اختلطت الأوراق، فمكافحة الإرهاب صارت أمراً مصيرياً لكافة الأطراف الدولية التي سرعان ما أبدت استعدادها للتعاون في مقاومة هذا العدو الخفى وما يمثله من تهديد لما أنجزته الإنسانية، ولكنها التقت أيضاً مع مصالح آنية يمكن تحقيقها تحت لافتات الانتقام والمواجهة والاستبصال والوقاية ...

وغيرها. مصالح تبدأ بما يلبي تكامل عناصر القوة الأمريكية السياسية والمادية والعسكرية واستخدامها في آن واحد لتكريس نظام القطبية الأحادية وتحقيق السيطرة المطلوبة على العالم، والاقتراب من احتياطات النفط الاستراتيجية في بحر قزوين عبر أفغانستان، وتطوير منابع هذا النفط في المياه الدافئة على شواطئ الخليج العربى بما يشمله ذلك من ١١% من الاحتياطي النفطي العالمى فى العراق المعاقب والمحاصر، كما تمر مع تصفية الجيوب المعادية من إندونيسيا إلى الجزائر، ومن كوريا الشمالية إلى القرن الأفريقى، ولا تستثنى أمريكا اللاتينية.

ولا تنتهى عند تخليص إسرائيل من ضعف حصانتها نتيجة الآثار العميقة للانتفاضة الفلسطينية، فتصبح المقاومة الوطنية المشروعة درباً من دروب الإرهاب، وتكرر حقوق الشعوب فى الكفاح من أجل تقرير مصيرها، وهو الحق الذى

كفلته المواثيق الدولية.

وجدت الإدارة الأمريكية ضالتها المنشودة فى تعاطف المجتمع الدولى مع ضحايا الهجمات، وسرعان ما عملت على استصدار سهل لعدة قرارات من مجلس الأمن الدولى تقنن إجراءاتها دون وضع أية حدود واضحة ولا تعريفات محددة للإرهاب ووسائل مكافحته، واعتبرت واشنطن أن القرارات بمثابة تفويض يسمح لها بتنفيذ رؤيتها دون معقب عليها، حتى لو خالفت سياساتها وإجراءاتها المبادئ التى يقوم عليها القانون الدولى، والقيم التى اتفقت الأسرة الإنسانية على احترامها وصيانتها والتى كانت تمثل خطوطاً حمراء لا يجوز تجاوزها.

خمس عقود من الكفاح الإنسانى وقبلها عقود لا تحصى لإرساء مبادئ حقوق الإنسان صار بالإمكان إهدارها لتحقيق مثل هذه المصالح الآنية، قبل ١١ سبتمبر انسحبت الإدارة الأمريكية من اتفاقية الحد

بطريقة غير إنسانية ومهينة إلى قاعدتها بخليج جوانتنامو بكوبا، وتعترم محاكمتهم أمام محاكمها، وترفض حتى الإفصاح لبلدانهم عن هوياتهم، كما تتعاون مع أمراء الحرب الأفغانيين في احتجاز عدد آخر غير معلوم من الأسرى في الأراضي الأفغانية، وتأبى أن تتعاون مع عائلات الأسرى والمفقودين وجمعيات حقوق الإنسان في إجلاء مصير المئات من المفقودين خلال المعارك في أفغانستان.

وجاءت التطبيقات أكثر خطورة، فالتحقيقات الدولية في وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لم تكذب تبدأ حتى تختفي، ولا يهم ما يستجد من اكتشافات تتوالى، سواء في مذبحه مئات الأسرى في قلعة جانجي عندما قامت قاذفاتها بدك معسكر الأسرى بعد مواجهات دامية مع قوات حليفها "عبد الرشيد دوستم".

ومروراً باستخدام الأسلحة المحرمة والمحظورة والأشد تدميراً ضد العديد من الأهداف المدنية والتي لم تتال فيها عائلات الضحايا سوى الاعتراف بالخطأ في القصف وعدد بسيط من الاعتذارات.

ولا تنتهي عند مقتل قرابة الألف أسير في حاويات محكمة الإغلاق والذي كشفت عنه المصادر الصحفية الأمريكية ذاتها، وذهبت التحريات التي أجراها بعض ناشطي حقوق الإنسان الأمريكيين إلى الكشف عن تفاصيل غاية في الخطورة، تصم السلوك العسكري الأمريكي في أفغانستان بالسادية والعنصرية غير المحدودة.

ولا تقل الخطورة بقيام دول النموذج الديمقراطي بتبني العديد من التشريعات والإجراءات التي تستهدف بالأساس

الإنساني في البوسنة وكوسوفو بحجة إمكانية تعرضهم للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية في حال اضطرارهم لاستخدام أسلحتهم في أعمال ذات صلة بمهامهم كقوات حفظ سلام دولية.

وقد نجحت الإدارة الأمريكية في عقد اتفاقيات ثنائية مع عدة دول بداية بإسرائيل لضمان عدم تسليم المطلوبين إلى المحكمة، وقد قبلت محاولاتها لعقد مثل هذه الاتفاقيات بالرفض الشديد من الدول الأوروبية التي حرصت على تسجيل ذلك وإعلان موقفها إلى العالم.

ولا يزال متوقعاً أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى عقد مثل هذه الاتفاقيات، وخاصة مع البلدان العربية، حيث لا تزال معظم الحكومات العربية مترددة بشأن الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة، غير أن بعض الدوائر الحقوقية العربية، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتحالفين الدولي والعربي من أجل إنشاء المحكمة لا يزالون يأملون في قرار عربي جماعي بالانضمام إلى الاتفاقية والمصادقة عليها.

وأعقبت الإدارة الأمريكية ذلك بخروج آخر من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب رغم أنها واحدة من بضعة اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان وقعت عليها من بين عشرات العهود والاتفاقيات التي امتنعت عن الانضمام إليها.

بل واعتبر مسئولوها أن اتفاقيات جنيف الأربعة التي تمثل لب القانون الدولي الإنساني قد تجاوزها الزمن، رغم ما تمثله من قيمة للحضارة الغربية التي تعتبرها أعظم منجزاتها، وذلك في إطار إنكارها لحقوق المئات من الأسرى الذين اقتيدوا

من ظاهرة الاحتباس الحراري في الكرة الأرضية المعروفة باسم "كيوتو"، وأصررت على تنفيذ برنامج درع الدفاع الصاروخي بما يضمن استمرار تفوقها الاقتصادي والعسكري على العالم وحسم النزاعات الدولية لمصلحتها ولمصلحة حلفائها، غير عابئة بما تؤدي إليه هذه الأفعال من أضرار على حقوق الإنسان والشعوب.

بعد ١١ سبتمبر، لم تعد الاتفاقيات والمواثيق الدولية الإنسانية ذات أهمية للإدارة الأمريكية، التي صار يكفيها حجم التعاطف الدولي معها نتيجة للجريمة الإرهابية، وهكذا واصلت الدولة النموذج في الحريات والديمقراطية انسحاباتها، فخرجت من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بإعلانها سحب توقيعها خلال لحظات من اكتمال التصديقات اللازمة لدخول الاتفاق حيز النفاذ في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ الماضي.

بل ومضت أبعد من ذلك فينظر الكونجرس الأمريكي منذ مارس/آذار الماضي في قانون يقضي بأن تقوم الإدارة الأمريكية باستخدام كافة إمكاناتها - بما فيها القوة العسكرية - لـ "تحرير" أي أمريكي يخضع للمحاكمة أمام المحكمة في مقرها المزمع بلاهاى/هولندا، ما دعا منظمات حقوق الإنسان لتسميته بقانون "غزو لاهاى".

ثم شرعت الإدارة الأمريكية في عقد اتفاقيات ثنائية مع بعض دول العالم تنص على ألا تقوم أياً منهما بتسليم رعايا الدولة الأخرى المطلوبين أمام المحكمة، ثم سعت إلى ابتزاز أعضاء مجلس الأمن بإصرارها على سحب قواتها المشاركة في عمليات حفظ السلام والتدخل الدولي

"محمد عطا" المشتبه في قيادته للهجمات الإرهابية وأحد الدبلوماسيين العراقيين في العاصمة التشيكية براغ، وانتهت تحرياتها في هجمات الجمرة الخبيثة "الأنثراكس" إلى أن جماعة أمريكية تقف وراء الهجمات، وأن العراق لا صلة له بالأمر من قريب أو بعيد.

لكن هذا ليس متسقاً ومخططاتها في المنطقة، فالعراق بطبيعة الحال على صلة بمنظمات المقاومة الفلسطينية التي تصفها الإدارة الأمريكية بالإرهابية، وعادت من جديد لتختلق أى صلات محتملة بين العراق وتنظيم القاعدة، ومن وراء العراق تأتى سوريا التي تستضيف مكاتب لحركات التحرر الوطنى الفلسطينى المعارضة لاتفاقات أوسلو وتعترف بحق المقاومة اللبنانية فى الكفاح لتحرير مزارع شبعاً اللبنانية، وهذا لا يتفق مع سيناريوات اشنطن التي ترى فى هذه المنظمات نوعاً من المقاومة لنفوذها ومخططاتها التي تشمل تحالفاتها مع إسرائيل، وهي تصنفها فى قائمة المنظمات الإرهابية.

غير أن الحكومات، حتى تلك الراضية للتسليم بكافة المطالب والمخططات الأمريكية، لم تتوانى عن استغلال الفرصة فى قمع معارضيتها والتأكيد على سلامة مخالقاتها السابقة.

فدول النموذج الديمقراطي قننت التصنت على المواطنين واعتقال المهاجرين والمقيمين وطرد اللاجئين وإسقاط الجنسية عن المشتبه فيهم وتبادل المتهمين وغيرها، بل وقننت الولايات المتحدة المحاكمة العسكرية للأجانب، وسلمت بدرجتى تقاضى لتفادى الانتقادات الدولية، فلجأت الحكومات فى بلدان

على اعتقال أى مشتبه فيه ولو على أساس تشابه الأسماء، ورفضت إحاطة حكومات بلدانهم بهوية المحتجزين من رعاياها، ومنعت عن بعضهم الحق فى الاستعانة بمحام للدفاع عنه، ووضعت الإجراءات تلو الإجراءات، فصدرت التعليمات بإعداد خطط ترحيل قرابة ٣٠٠ ألف من المقيمين بداية بسنة آلاف من العرب والمسلمين، وتوثيق بصمات قرابة ١٠٠ ألف عربى بشكل سرى، وإجراء تفتيش دقيق لأى من المسافرين القادمين من بعض بلدان المنطقة، وهو الأمر الذى دفع ببعضها إلى استدعاء رعاياها بما فيها تلك البلدان الصديقة للولايات المتحدة.

وبلغ التمييز ذروته فى مراكز البحث الأكاديمية والجامعات، بفصل الأكاديميين والطلاب العرب على أساس الاشتباه فى الموقف من القضايا العربية والإسلامية، وهو ما أعاد إلى الأذهان عصر محاكم التفتيش فى الضمير والاعتقاد.

وفى الساحة الرئيسية لجولة الصراع الدولى "البلدان العربية والشرق الأدنى والأوسط"، تدور رحى المعركة وتتشابك الأوراق، فالبلدان العربية بشهادة الإدارة الأمريكية فى تقريرها السنوى عن الإرهاب فى العالم قد شاركت جميعها فيما عدا العراق فى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وكانت ضمن ١٣٦ دولة قدمت للولايات المتحدة المعلومات والتعاون الأمنى والتسهيلات العسكرية المتنوعة.

واتضحت فى غير مرة براءة العراق من تهمة المشاركة بأى دور فى جريمة ١١ سبتمبر أو العلاقة بتنظيمات إرهابية، ونفت الإدارة الأمريكية بشكل قاطع ما أوردته تقارير صحفية تشيكية عن لقاء بين

مواطنيها من الأسر العربية والمسلمين منهم، ومن ورائهم المقيمين واللاجئين وغيرهم، والتي بلغت ذروتها فى المملكة المتحدة وألمانيا وقننت الاعتقال والاحتجاز طويل الأمد وترحيل اللاجئين والمقيمين وإسقاط الجنسية المكتسبة وإغلاق الجمعيات الخيرية والدينية والمراكز الثقافية المشتبه فى ضلوعها فى علاقات بالتطرف والصلة بالمنظمات الإرهابية.

وبلغت فى إيطاليا حد السماح لأجهزة الأمن بمخالفة كافة نصوص القوانين الجنائية ضد ذوى الأصول الأجنبية المشتبه فى صلتهم بالتنظيمات الإرهابية فيما يمكن تسميته بالتصريح بالقتل ضد المسلمين وذوى الأصول العربية.

وترافق كل ذلك مع حملات إعلامية وسياسية وثقافية منظمة، بدأت باستدعاء نظريات ومقولات صدام الحضارات، شملت تصريحات مسينة كوصف الحملة ضد الإرهاب بالحرب الصليبية، ووصف الدين الإسلامى بالتخلف وبأنه دين يبعث على العمليات الإرهابية لتبنيه فكرة الاستشهاد.

وقد مهد ذلك لتعميق مشاعر الكراهية وتصعيد الاعتداءات العنصرية الفردية والمؤسسية منها على السواء، فتعرض المتممين لأصول عربية وإسلامية لاعتداءات واسعة، وأصبحت المساجد والمراكز الثقافية هدفاً للاعتداء والحرق، وتساعد التمييز فى العمل والمدارس، وصار ظاهرة معتادة فى وسائل النقل، ولا سيما خطوط الطيران.

واحتجزت أجهزة الأمن الأمريكية وحدها قرابة خمسة آلاف عربى لمجرد الاشتباه فيهم عقب وقوع الهجمات، ودأبت

مناقضة للمبادئ الإنسانية الراسخة.

وفى مناسبة الذكرى دعت المنظمة فى بيان لها المجتمع الدولى لمراجعة استراتيجياته لمكافحة الإرهاب، أكدت فيه على استغلال الولايات المتحدة للأحداث كمدخل للسيطرة على العالم، والى نزوع العديد من دول العالم إلى تكييف مشكلاتها المحلية والإقليمية لتلائم مع الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بغرض إطلاق يديها.

وأشار البيان إلى أن الضحية الأولى كانت حقوق الإنسان والضمانات القانونية، والى تحلل العديد من الحكومات من التزاماتها فى هذا المجال، والى تحمل البلدان العربية لنصيب مفرع من تداعيات المخالفات الدولية فى إطار مكافحة الإرهاب، ونهت إلى مخاطر الطابع العنصرى للسلوك الغربى إزاء الدين الإسلامى والمواطنين العرب.

كما ركز البيان على التداعيات التى طالت قضايا الأمة العربية المركزية، وخاصة قضية فلسطين، والتهديدات ضد العراق وسوريا، وأكد البيان أنه لا يستهدف إعفاء الحكومات العربية من مسؤولياتها تجاه العديد من الانتهاكات وحيال هذه التطورات الخطيرة.

وجدد البيان دعوة المنظمة للمجتمع الدولى للعمل على إعادة تفعيل دور الأمم المتحدة فى هذا الشأن من خلال إنشاء آلية دولية لمراقبة إجراءات مكافحة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان، حتى لا يفاجأ العالم مرة أخرى عند مناسبة مرور عامين على أحداث الحادى عشر من سبتمبر أنه بدلاً من القضاء على ظاهرة الإرهاب زوده بأهم عناصره، فالإرهاب ظاهرة دينامية تنتعش بالإرهاب.

وتستعر الضغوط على كافة الحكومات العربية التى عليها أن تقدم شهادات البراءة مما هو منسوب إليها من أنها فرخت الإرهابيين، وتتراوح المطالب بين ضرورة تعديل مناهج الدين المتهمة بتفريخ العقول الإرهابية، والى ضرورة التخلّى عن اعتماد الدولة لنهاجها الدينى والتى تجلت فى مطالبة المملكة العربية السعودية بتغيير تبنيها للمذهب الوهابى.

كما أنه يقع على عاتق دول أخرى كاليمن والجزائر والسودان أن تقدم ما لديها من أدلة ومعلومات حول التنظيمات المتهمة بالإرهاب فى أراضيها أو التى كانت متواجدة فى أراضيها من قبل، وأن تسمح للقوات الأمريكية بملاحقة من تتهمهم بالإرهاب لديها، أو تتصاعد الدعوات لضرورة التدخل العسكرى الأمريكى فيها.

ومارست الولايات المتحدة وعدد من الحكومات الكثير من الضغوط لمنع لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة فى دورتها الثامنة والخمسون فى أبريل/نيسان الماضى من تبني دعوة السيدة "مارى روبنسون" المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان لإنشاء آلية بالأمم المتحدة تتولى مراقبة الإجراءات الدولية لمكافحة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان، وهو ما عكس إصراراً أمريكياً على مواصلة إهدار مبادئ حقوق الإنسان، والرغبة فى الفكك من الالتزام بآليات القانون الدولى، وبما يضمن استمرارها فى استراتيجية التفوق الدولى المطلق، وهكذا تحولت الأحداث الإنسانية الأليمة فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلى صناعة كبرى، تغذيها وتتغذى عليها مصالح دولية أنية

المنطقة إلى إضافة المزيد من القيود إلى التشريعات وتزايدت الاعتقالات والإحالات إلى المحاكم الاستثنائية والعسكرية ومعاقبة المعارضين السياسيين والناشطين الحقوقيين بحل وتجميد أحزابهم ومنظماتهم وإلغاء تراخيص الجمعيات الخيرية ومصادرة ودائعها المصرفية، فضلاً عن التضيق على الحريات العامة والصحفية واستهداف الصحف والصحفيين بالإغلاق والمصادرة وإلغاء التراخيص تصعيد الملاحقات القضائية... وغيرها مما أورده التقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان الصادر فى منتصف العام ٢٠٠٢.

غير أن المصالح الأمريكية المخطط لها مسبقاً تشمل ضرورة العدوان على العراق وإطاحة نظامه وربما تفتيته، وتشمل أيضاً تغيير أنظمة عربية أخرى ليست متجاوبة مع هذه المخططات بالقدر الكافى، فينظر الكونجرس الأمريكى فى معاقبة سوريا، وأصدر قانوناً باسم "مسئولية سوريا" يفرض عليها عقوبات أمريكية فى حال استمرت فى استضافة مكاتب لمنظمات المقاومة الفلسطينية ودعمها لحق المقاومة اللبنانية فى الكفاح لتحرير أراضيها.

وصارت الفرصة سانحة أمام الإدارة الأمريكية للتخلّى عن بعض حرجها أمام البلدان العربية فى انحيازها ودعمها المطلق لإسرائيل، ولأول مرة تجتاز الإدارة الأمريكية الخطوط الحمراء فى قضية القدس، فصادق الرئيس الأمريكى على قانون يجيز ضمناً الاعتراف بمدينة القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، بما يكرس من سلب الحقوق العربية الثابتة فى المدينة.

وتشتعل الحملات ضد مصر والسعودية

الانتفاضة في عامها الثالث

هل لإرهاب الدولة الإسرائيلي من نهاية ؟

فيما تدخل الانتفاضة الفلسطينية الثانية عامها الثالث، وسط الدعوات الدولية لاستمرار حملة مكافحة الإرهاب، ووسط إدراج المقاومة الفلسطينية المشروعة ضمن أشكال الإرهاب، وإغفال إرهاب سلطة الاحتلال الإسرائيلي، تدخل القضية الفلسطينية منعطفاً خطيراً تتراجع فيه الدعوات لإنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، لتتصدر أولويات جدول الأعمال الدولي - والأمريكي منه تحديداً - قضية إصلاح السلطة الفلسطينية، بما يمثله ذلك من التسليم الدولي بإطالة أمد الاحتلال، وبالتالي إطالة أمد المعاناة التي يزرع تحتها الشعب الفلسطيني منذ عامين.

الانسحاب، فيما يتهدها إشعال نيران بؤرة جديدة في العراق.

وعلى الرغم من تجاوب السلطة الفلسطينية مع المطالب الدولية بالإصلاح، بل وترحيب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ببيان الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٢٤ يونيو/حزيران الماضي والذي يطالب بإبعاده شخصياً عن السلطة، إلا أن إسرائيل لم تتوانى للحظة عن مواصلة جرائمها بحق الشعب الفلسطيني بكافة فئاته.

فالرئيس الفلسطيني فاجأ العالم بترحيبه بالبيان الأمريكي دون تحفظات، وسعى غير مرة إلى عقد المجلس التشريعي الفلسطيني لمباشرة مهامه، والذي عقد جلسته مؤخراً تحت الحراب الإسرائيلية لمناقشة قضايا الساعة وعلى رأسها قضية الإصلاحات، رغم التدخل السافر "لأرييل شارون" رئيس الوزراء الإسرائيلي والذي منع عدداً من أعضاء المجلس من المشاركة في اجتماعاته بتهمة صلتهم بتنظيمات المقاومة التي ينكر "شارون" حقها المشروع في المقاومة ويعتبرها

وقف الانتفاضة وإنهاء المقاومة عبر قيام السلطة بتوحيد أجهزتها الأمنية وتطوير أجهزتها القضائية لحصار فصائل المقاومة وقمعها، وهو ما يؤدي بالتأكيد إلى تحقيق أهداف إسرائيل في إشعال نيران الحرب الأهلية الفلسطينية وتأمين جانبها لإدامة احتلالها ومخططاتها الاستيطانية لابتلاع القدس والضفة الغربية.

وإذا كانت أطراف دولية أخرى كالاتحاد الأوروبي وروسيا تعارضان المطلب الأمريكي بتغيير شخص الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" كشرط أساسي لإحراز تقدم لإنهاء المأساة الفلسطينية، إلا أنها في الوقت ذاته قد أغفلت إلى حد كبير السبب في هذه الأزمة المتفاقمة في الشرق الأوسط والمتمثلة في إصرار إسرائيل على الاحتلال وابتلاع أراضي الغير.

في حين تواصل الحكومات العربية الارتكان إلى فكرة تحفيز الأطراف الدولية والولايات المتحدة بالأساس للاضطرار بدور في حل الأزمة، ولا تجند إمكاناتها وقدراتها الناجزة لحمل المجتمع الدولي على تنفيذ مسؤولياته وإجبار إسرائيل على

بل والأدهى أن التسليم الدولي بضرورة قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ إصلاحات محددة، تتضمن تطوير بنيتها المؤسسية بما يلبي اعتماد الأساليب الديمقراطية وتحقيق الشفافية وإرساء أسس الحكم الرشيد .. وغيرها من الشروط التي قد لا تتوفر لأكثر الأمم تقدماً، والتي تعجز بالتأكيد سلطة حكم ذاتي جزئي عن الوفاء بها، وهو ما سوف يؤدي حتماً إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلي لأمد غير معلوم، بما يتبعه ذلك من تفاقم الكارثة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تجاوزت حالة الإفقار إلى حالة التجويع وانعدام الخدمات الأساسية. في ظل استمرار الحصار والإغلاق والاعتقال وهدم المنازل وتدمير البنية الأساسية النادرة، فضلاً عن استمرار سياسات الاغتيال والاستيطان المحموم.

وواقعياً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الدور الرئيسي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والطرف المعنى بتبني شروط الإصلاح لا تساند عملياً أى من آليات تحقيق الإصلاحات، إلا تلك التي تلبي مطالب إسرائيل في

ملف العدد رقم (٢)

تنظيمات إرهابية.

لم يكن سلوك "شارون" محل استنكار من الإدارة الأمريكية التي تضع الإصلاحات شرطاً على عائق الفلسطينيين، كما لم تكن جرائمه السابقة محل إدانة تذكر، فهي تبنت مطالبه بتغيير الرئيس الفلسطيني المنتخب من شعبه في انتخابات جرت تحت رقابة وإشراف دوليين ١٩٩٦، كما أنها لا ترى في ذلك افتتاتاً على حقوق الشعوب وتدخل سافراً في شئونها الداخلية لا تجيزه قواعد الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، خاصة وأنها تسعى في ذات الوقت إلى إطاحة الحكومة العراقية على طريقته الأفغانية في التغيير.

وخلال عقد المجلس التشريعي تبين بشكل لا لبس فيه أن أعضاء المجلس بصدد إجراء تغييرات لا تستهدف تلبية الشروط الأمريكية والدولية، وإنما تستهدف تشكيل سلطة قادرة على مواجهة تحديات الاحتلال ومواجهة الضغط الأمريكي اللانهائي، واستيق التشكيل الوزاري الفلسطيني بتقديم استقالته قبل تصويت المجلس على سحب الثقة المؤكد.

غير أن ذلك لم يمنع وجود تباينات تجلت في الدعوات لعقد المجلس المركزي المصغر لحركة فتح بغرض فرض أسماء التشكيل الوزاري الجديد والذي يتضمن إنشاء موقع لرئيس وزراء يمنح صلاحيات تمكنه من التعاطي مع القضايا الحالية، وهو ما أثار بعضاً من المخاوف حول مدى النقاء هذا الغرض مع تنفيذ عدداً من الخطط الإسرائيلية الهادفة لعزل "عرقات" أو إيقانه رمزاً من دون صلاحيات، وهذه المخاوف تتجاوز شخص الرئيس الفلسطيني إلى حقيقة الدور الذي قد تلعبه

وزارة فلسطينية محتملة ومدى ملاءمته لأهداف الشعب الفلسطيني في التحرر.

لقد كان مطلب الإصلاح دوماً مطلباً فلسطينياً، بدءاً من اللحظة التي تسلمت فيها السلطة الفلسطينية بعضاً من مقاليد الأمور في مدن الحكم الذاتي الجزئي.

غير أن قضية التحرير وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة كاملة السيادة كانت تلقى بظلالها على قضية الإصلاحات، ولكن من دون أن تندها، غير أن المطلب الفلسطيني في الإصلاح كان نابعاً من الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته في وطن آمن، لا لتلبية أهداف إسرائيل في استمرار الاحتلال الذي دخل عامه السادس والثلاثين على التوالي.

وإذا كانت بعض الحكومات العربية قد سعت خلال انعقاد قمة عمان الدورية الأولى (مارس/أذار ٢٠٠١) إلى تبرير تقاعسها عن الوفاء بالتزاماتها المالية التي تعهدت بها خلال القمة الطارئة في القاهرة (أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠) اعتماداً على شهادات فلسطينية سبقت الانتفاضة حول فساد أجهزة السلطة، فكيف في المقابل لا يستغل "شارون" هذا الأمر في تفويت الفرصة على الشعب الفلسطيني وجذب انتباه الأطراف الدولية إلى مسألة الإصلاحات بغرض إدامة أمد الاحتلال وإشعال الحرب الأهلية الفلسطينية.

وتحت غطاء قضية الإصلاحات تمضي إسرائيل في ممارستها لإرهاب الدولة بحق الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته وشرائحه، وفيما تستمر الكارثة الإنسانية الفلسطينية في تزايد، يواصل الاحتلال أعماله الاستيطانية المحمومة، فخلال ١٧ شهراً من تولى "أرييل شارون" للحكم في

إسرائيل، أنشأت أكثر من أربعين بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وزادت رقعة المستوطنات المحيطة بمدينة القدس.

ولا يدري أحد، كيف يمكن للمرشحين المختلفين في انتخابات عامة ورئاسية مزمنة مطلع العام المقبل أن يضمنوا سلامتهم وسلامة أنصارهم ومساعدتهم في ظل عمليات الاعتقال المستمرة، بل وتصعيد عمليات اغتيال القادة والكوادر.

كما أنه وإذا كانت إسرائيل حتى لا تعبأ بسلامة أعضاء فريق المراقبين الدوليين في مدينة الخليل واغتالت اثنين منهم، فكيف يمكن ضمان سلامة أي مشاركين في أعمال رقابة وإشراف دوليين على الانتخابات المقررة.

ولا تنتهي الأسئلة عند كيفية اختيار الشعب الفلسطيني لممثليه بينما الاحتلال يسلب إرادته ويجعله يعاني الإذلال والتجويع، وتكون النتيجة الحتمية لمعطيات هذا الواقع هو تشكيل مؤسسات فلسطينية قادرة على تحقيق أهداف إسرائيل في الأمن وتكريس الاحتلال في آن واحد، وهكذا فيكون على الفلسطينيين إما أن يرضخوا للاحتلال، وهو الأمر الذي قد يدفع للاكتواء بنيران الحرب الأهلية، وإما أن يستمروا في المقاومة من أجل التحرير فيكتسبون بنيران إرهاب الاحتلال الإسرائيلي.

وسوف يبقى الأمر بين هذين الخيارين طالما يتقاعس المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية القاضية بإنهاء الاحتلال والعدوان الذي سيبقى أبداً قضية الصراع في فلسطين المحتلة.

استفزاز وعدوان متواصل

وفيما تتصدر قضية الإصلاحات واجهة الاهتمام الدولي، واصلت إسرائيل جرائمها بحق الشعب الفلسطيني بالرغم من فترة الهدوء النسبي لعمليات المقاومة الفلسطينية والتي استمرت قرابة ثمانية أسابيع، واستهدفت جرائم إسرائيل إبقاء الوضع الأمني في حالة انقلاب دائم لتبرير رفضها لبعض الجهود والمبادرات الدولية، ونسف أية مساعي للسلطة للتفاهم مع فصائل المقاومة، كما عملت على عزل الرئيس الفلسطيني وحصاره للمرة الثالثة لتثبيت الأنظار عن المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

وفيما يلي نعرض نماذج لأخطر الانتهاكات الإسرائيلية:

غزة... وجريمة بلا عقاب

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بارتكاب مجزرة أخرى تضاف إلى سجلها الحافل في ممارسة إرهاب الدولة وانتهاك أبسط معايير حقوق الإنسان حيث قامت يوم ٨/٢٧ بقصف حي سكني بالدبابات والمروحيات قرب مدينة غزة، الأمر الذي أسفر عن استشهاد خمسة عشر شخصاً بينهم تسعة أطفال وجرح أكثر من مائة وسبعين آخرين معظمهم من النساء والشيوخ، بالإضافة إلى مواصلة القوات الإسرائيلية هدم المنازل وحصار الشعب الفلسطيني واغتيال رموزه، ولم تكن هذه الجريمة سوى محاولة إسرائيلية جديدة لدفع النزاع باتجاه التصعيد، فالغارة استهدفت بالأساس اغتيال "صلاح شحادة" أحد أبرز قادة حركة حماس الذي كان يقيم

بالمجمع السكني المذكور، وكان "شحادة" مسؤولاً عن تأسيس "كتائب عز الدين القسام" الجناح العسكري لحركة حماس في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ورغم انقطاع صلته بالكتائب منذ مطلع التسعينيات، إلا أن قادة إسرائيل يدركون التأثير النفسي لاغتياله على أعضاء الحركة وجناحها العسكري.

غير أن الهدف لم يقف عند حد ذلك فقط، ولكنه تجاوز باتجاه إفساد اتفاق اجتهدت السلطة الفلسطينية وعدد من الحكومات العربية لعقده بين فصائل المقاومة الفلسطينية على وقف عملياتها المسلحة وإتاحة الفرصة لجولة مفاوضات جديدة، وكانت حركة حماس أكثر الرافضين لهذا الاتفاق وخاصة في ضرورة إعلانها، غير أنها وافقت صبيحة يوم الغارة، التي استهدفت من ورائها شارون وند هذا الاتفاق عبر استفزاز فصائل المقاومة حتى يتمكن بالتالي من إبقاء التوتر الميداني لمواصلة جرائمه ورفع الضغط الدولي عن حكومته.

كما جاء توقيت القصف قبل ساعات من اجتماع بين وزير الداخلية الفلسطيني ووزير الدفاع الإسرائيلي في تل أبيب لتقييم الانسحاب التدريجي الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية التي أعيد احتلالها وفق ما عرف باتفاق "غزة - بيت لحم أولاً". وكان من المتوقع بناء على هذا الاتفاق أن تواصل قوات الاحتلال الانسحاب ليشمل القرى والمناطق الريفية المحيطة بمدينة بيت لحم إلى جانب مدينة الخليل، والمناطق المحتلة في غزة، وكانت إسرائيل قد تراجعت عن تنفيذ بنود الاتفاق بزعم الدواعي الأمنية. ومن ناحية أخرى

أكدت العديد من المصادر أن قوات الاحتلال الإسرائيلية قامت بمنع وصول الأطباء وعربات الإسعاف إلى المنطقة المنكوبة الأمر الذي أسهم في ارتفاع عدد الضحايا من شهداء وجرحى.

وعلى صعيد آخر واصلت قوات الاحتلال انتهاكها الصارخ لالتزاماتها الدولية المفروضة عليها بموجب تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٩١، حيث عمدت إلى تنفيذ سياسة الاعتقال الإداري بحق المواطنين الفلسطينيين الذين لا تثبت بحق أي تهمة أو لا تكون هناك نية لتقديمهم لمحاكمة، وهي وسيلة للالتفاف على نظام العدالة المكفول للإنسان قانوناً وعدالة. وكما هو معروف فإن المادة التاسعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تجرم احتجاز أي شخص دون توجيه إحدى التهم الجنائية إليه ومن ثم تقديمه للمحاكمة العادلة خلال فترة زمنية محددة، وهو الحق الذي كفلته جميع المواثيق والعهد الدولي لحقوق الإنسان، وهو حق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز الانتقاص منها

محاكمة البرغوثي... وانتهاك حقوق الأسرى

مثل مروان البرغوثي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وأمين سر حركة فتح بالضفة العربية في الرابع عشر من أغسطس/أب أمام محكمة تل أبيب الجزئية لتبدأ جلسات محاكمته مدنياً، بهدف دعم الحملة الرامية إلى إثبات أن الهجمات التي تستهدف الإسرائيليين هي من تخطيط القادة السياسيين الفلسطينيين.

ملف العدد رقم (٢)

الإعلان لم يكن سوى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في محيط المقر ومدينة رام الله، وهو الأمر الذي دعا الرئيس عرفات إلى المطالبة بترجمة قرار مجلس الأمن بشكل صحيح لشموله على مطالبة إسرائيل بفك حصارها عن كافة المدن الفلسطينية.

..وتزايد الأخطار على القدس

واصلت الإدارة الأمريكية انحيازها السافر للعدوان والاحتلال الإسرائيلي وإغفالها للحقوق العربية الثابتة، حيث صدق الرئيس الأمريكي على القانون الصادر عن الكونجرس في مطلع أكتوبر/تشرين أول والخاص بموازنة وزارة الخارجية والمساعدات الخارجية، والذي تضمن اعترافاً بادعاءات إسرائيل في القدس كعاصمة موحدة لها، وهو الأمر الذي أثار سخط مليار وربع الميار نسمة من المسلمين في العالم.

وقد عقدت السلطة الفلسطينية اجتماعاً طارئاً في ٥ أكتوبر/تشرين أول لمجلسها التشريعي، صدق الرئيس عرفات خلاله على قانون جديد تعلن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية حال قيامها ومقرراً لأجهزة ومؤسسات هذه الدولة.

وأدانت الهيئات والمنظمات الشعبية في البلدان العربية والإسلامية القرار الأمريكي، وطالبت الحكومات بموقف موحد في مواجهة الخطر الذي يحدق بالمدينة وبالمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، والذي يمثل خرقاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية التي تقر الحق الفلسطيني في المدينة المقدسة، ويكرس من مخططات الاحتلال الإسرائيلي لابتلاعها.

وتوجهت إلى مقر الزعيم الفلسطيني وقامت بمحاصرته ومراقبته في طابق واحد من المبنى، وقامت بعزله بشكل كامل من خلال القناصة الذين يحيطون بمكتبه، كما قطعت إمدادات الكهرباء والماء عن المبنى فضلاً عن قطع الاتصالات الهاتفية بكافة الهواتف الأرضية برام الله.

وقد أسفر اقتحام مقر الرئيس الفلسطيني عن مقتل خمسة فلسطينيين من بينهم أحد أفراد الحراسة الخاصة فضلاً عن إصابة أربعين آخرين، كما اعتقلت القوات الإسرائيلية أكثر من سبعين فلسطينياً، فضلاً عن تدمير كافة المباني الملحقة والمحيطية بالمقر المحاصر.

وقد توالى ردود الفعل الدولية والعربية الراضة لحصار الرئيس الفلسطيني حيث أدانته معظم الدول، كما أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يطالب بموجبه إسرائيل بفك الحصار عن مقر الرئاسة الفلسطينية ومدن الحكم الذاتي.

وقد حظي القرار بتأييد أربعة عشر عضواً بينما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت.

وقد رفضت إسرائيل تنفيذ القرار، وأصررت على قيام الرئيس عرفات بتسليم مسؤولين أمنيين فلسطينيين قالت إنهم موجودين داخل المقر، ومن بينهم رئيس استخبارات الضفة الغربية توفيق طيراوي الذي تتهمه إسرائيل بالضلوع في نشاطات إرهابية، ومحمد دمرة قائد القوة رقم ١٧.

وبعد عدة أيام أعلنت حكومة إسرائيل على لسان وزير خارجيتها "شيمون بيريز" أنها قد أنهت حصارها عن الرئيس الفلسطيني، غير أنه اتضح لاحقاً أن هذا

وتصر إسرائيل على مواصلة محاكمتها للبرغوثي بالرغم مما تمثله من انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الثالثة والقواعد الدولية لحماية البرلمانيين.

..وتقنين جريمة الإبعاد

استمرت الحكومة الإسرائيلية في ممارسة سياسة العقاب الجماعي التي جرمتها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وصنفتها المحكمة الجنائية الدولية ضمن جرائم الحرب، وقد استمرت إسرائيل في إبعاد ونفي أهالي الشهداء الذين نفذوا عمليات استشهادية وتدمير ممتلكاتهم ونسف منازلهم. وقد أيدت المحكمة العليا الإسرائيلية في ٣ سبتمبر/أيلول قرار الحاكم العسكري في الضفة الغربية بإبعاد كفاح العجوري وشقيقته انتصار إلى غزة لمدة عامين، عقاباً على تنفيذ شقيقهما علي العجوري عملية استشهادية، ويعد قرار المحكمة الإسرائيلية الذي اتخذته بالإجماع تسعة قضاة الأول من نوعه حيث يضيفي شرعية قضائية على إجراءات تشكل انتهاكاً صريحاً لمعاهدة جنيف التي تحظر ترحيل سكان المناطق المحتلة.

ومن ناحيته اتهم الأمين العام للأمم المتحدة إسرائيل بانتهاك القانون الدولي بإبعادها شقيق وشقيقة مسلح فلسطيني من الضفة الغربية إلى قطاع غزة.

حصار عرفات...

أعدت سلطات الاحتلال فجر الجمعة ١٩ سبتمبر/أيلول حصار الرئيس الفلسطيني للمرة الثالثة، على إثر اقتحام القوات الإسرائيلية لمدينة رام الله

العقوبات المفروضة على العراق التطبيقات الإنسانية وخيارات المستقبل

بمبادرة من عدة منظمات دولية غير حكومية، بينها اللجنة العربية لحقوق الإنسان، أعد خمسة خبراء دوليين تقريراً بعنوان "العقوبات المفروضة على العراق.. التطبيقات الإنسانية وخيارات المستقبل" بمناسبة مرور الذكرى الثانية عشر لقرار مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية عليه. وقد تضمن التقرير مقدمة، وستة أقسام.

رصدت المقدمة تنامي الرؤية الدولية التي تؤكد عدم شرعية العقوبات المفروضة منذ ٦ أغسطس/أب ١٩٩٠، وأشار التقرير إلى افتقار العقوبات للشرعية الدولية المنصوص عليها في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

ورصد القسم الأول تصدع سياسة العقوبات الدولية مؤكداً أن المجتمع الدولي وصانعي القرار عندما أقروا بوجوب فرض العقوبات على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧، كان الهدف إيجاد آلية سياسية لتجنب العنف، ولكن ثبت بعد مرور اثني عشر عاماً أن العقوبات قد فشلت في تحقيق أهدافها السياسية وأضررت بالشعب العراقي.

واهتم القسم الثاني بإلقاء الضوء على "التحذير من الضرر" الذي لحق بالمدنيين العراقيين من جراء العقوبات، مؤكداً أن معاناة المدنيين العراقيين لم تكن نتيجة غير متوقعة، ولكنها معاناة يمكن التنبؤ بها عند اللجوء إلى سياسة العقوبات.

وهي المعاناة التي جعلت عدداً من موظفي الأمم المتحدة يستقيلون تباعاً، منتقدين سياسة العقوبات، منوهين بالأوضاع الإنسانية التي تزداد تردداً يوماً بعد يوم.

واهتم القسم الثالث برصد أسباب المعاناة الإنسانية، مشيراً إلى أن العقوبات الاقتصادية ليست هي السبب الأوحد لهذه المعاناة، حيث فشل مجلس الأمن ومسؤولي برامج المساعدات الإنسانية في التعامل مع الموارد المحدودة بشكل يخفف من معاناة المدنيين.

وأكد التقرير على أن مجلس الأمن يتقاسم المسؤولية مع الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان تمسكتا بتمديد العقوبات باستخدام حق الفيتو.

وركز القسم الرابع على برنامج "النفط للغذاء" وفشله في حل القضايا الإنسانية، خاصة في ظل سعي الولايات المتحدة وبريطانيا لإفراغ البرنامج من مضمونه بدعوى الاستخدام المزدوج للسلع.

وأشار التقرير إلى النجاح المحدود الذي أحرزه البرنامج في إصلاح البنى التحتية العراقية.

وفي القسم الخامس وبعنوان "عقوبات ذكية" انتقد التقرير قرار العقوبات الذي تقدمت به كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا، والذي أقره مجلس الأمن في القرار رقم ١٤٠٩، مشيراً إلى أن العقوبات الذكية قد أدت إلى زيادة معاناة

العراقيين بعد أن جمد القرار ١٤٠٩ المساعدات ومنع وصولها بدعوى احتوائها على العديد من السلع التي تصلح للاستخدام المزدوج، بالإضافة إلى أن سياسة تسعير النفط التي فرضتها الولايات المتحدة وأدت إلى تخفيض صادرات النفط العراقية بمقدار الربع.

وفي القسم السادس أوضح التقرير التزامات مجلس الأمن بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، موضحاً أن العديد من الدراسات التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والدراسات القانونية التي أجراها بعض الدارسين قد أكدت أن مجلس الأمن قد ارتكب العديد من الانتهاكات في قضية العراق سواء إجرائياً أو شكلياً.

واختصت التوصيات بتقديم مجموعة من الخيارات لحل القضية العراقية مؤكدة على أهمية أن يكون الحل مستنداً على اتفاقية بين العراق والأمم المتحدة.

ومؤكدة كذلك على أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بتنفيذ خمس خطوات هي إنهاء سياسة العقوبات الاقتصادية، وإفساح المجال أمام التجارة الحرة، والسماح بالاستثمارات الأجنبية في العراق، وعدم تجميد المساعدات الأجنبية للعراق حتى يمكن للعراق أن يستأنف علاقاته الخارجية بصورة طبيعية.

وأكد التقرير على أهمية تعاون العراق مع الأمم المتحدة لحل جميع المشكلات ذات الصلة، وإيقاف تصنيع أسلحة الدمار الشامل، والقبول بعودة المفتشين الدوليين إلى العراق.

تقارير عربية ودولية

التقرير السنوي للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٢

صدر في دولة الكويت في شهر مايو/أيار ٢٠٠٢ أول تقرير مستقل حول أوضاع حقوق الإنسان لسنة ٢٠٠١ من مجلس الأمة، وقد أعد التقرير أربعة من المستشارين بصفتهم الشخصية بتكليف من لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمع الكويتي لبيان أوجه الخلل والقصور وأوضاع الحريات العامة وتقديم الاقتراحات التي من شأنها معالجة الخلل بشكل موضوعي ومحاييد وقد حرص التقرير على توثيق الإيجابيات والسلبيات الخاصة بحقوق الإنسان في الكويت ومن خلال الممارسات العقلية للأفراد والأجهزة الرسمية في الدولة.

وقد جاء التقرير في أربعة أقسام رئيسية الأول منها لبيان المراكز الأساسية لحقوق الإنسان في دولة الكويت من خلال الحماية الدستورية للحقوق والحريات العامة، وعلاقة التطور التشريعي بحقوق الإنسان قبل وبعد الاستقلال مع بيان سلبيات الحركة التشريعية في البلاد، وحيث أن هذا التقرير هو الأول فقد تضمن هذا القسم أيضاً استعراضاً لأحداث الفترة الحرجة التي مرت بها الكويت منذ تحريرها من الغزو العراقي في ١٩٩١ وحتى الوقت الحاضر، وبالأذات ما يختص بتشريعات وممارسات ذات علاقة بحقوق الإنسان، ويتناول القسم الثاني استعراضاً لأوضاع حقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠١ من خلال توثيق أهم الأحداث والتطورات والضمانات

المتوفرة ومدى فعاليتها في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، كحرية الرأي والتعبير وأوضاع عديمي الجنسية والبدون ووضع الحقوق السياسية للمرأة الكويتية والحق في التنظيم والتجمع وتجاوزات رجال الأمن وأوضاع العمالة الوافدة، وأوضاع السجون وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية والحق في المحاكمة العادلة.

أما القسم الثالث فيتناول كيفية تعامل الجهات المختصة في الدولة للرد على تقارير المنظمات الدولية التي تتولى متابعة كيفية تطبيق الاتفاقات الدولية، مع بيان قصور التقارير الوطنية في إضفاء المصادقية على أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة، وكيفية التغلب على نواحي القصور في المستقبل بهدف إعطاء صورة صادقة.

ويتضمن القسم الرابع والأخير العديد من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الكويت نذكر منها:-

أولاً: إنشاء مؤسسات رسمية تتمتع بقدرة المراقبة والمتابعة لمعاهدات حقوق الإنسان المصدق عليها، مع تقوية فاعلية الآليات الوطنية، وتعزيز كفاءتها وضمان استقلالهم وتزويدها بالموارد الكافية، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدراتها.

ثانياً: إنشاء لجنة عليا من المسؤولين عن متابعة تطبيق المعاهدات الدولية بشأن حقوق الإنسان ومراجعة التقارير الوطنية من الجهات المعنية للتأكد من عدم الازدواجية أو التعارض في البيانات والمعلومات الخاصة بالقوانين الوطنية.

ثالثاً: تشكيل لجنة بإشراف لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بمجلس الأمة لمتابعة

الرد على التقارير الدولية المتعلقة بكيفية تطبيق الاتفاقيات.

رابعاً: النهوض بالحقوق والحريات العامة في دولة الكويت تمشياً مع المسيرة الديمقراطية التي تميز هذا المجتمع.

خامساً: حث الجهات الحكومية على إنصاف فئة (البدون) والابتعاد عن ممارسة الأساليب اللاإنسانية للضغط عليهم لتعديل أوضاعهم القانونية لمخالفتها للحقوق الأساسية للإنسان.

سادساً: حث الحكومة للإسراع في مساعدة فئة (البدون) للحصول على التعويضات من الأمم المتحدة.

سابعاً: حث الجهات المعنية على مساهلة وزارة الداخلية للحد من استغلال السلطة، والتي من شأنها انتهاك حقوق الإنسان، وبصورة خاصة تجاه الفئات التي تحتاج للحماية القانونية بسبب وضعها الاجتماعي والاقتصادي وتخص بالذكر فئة الخدم من النساء وكذلك العاملات الأجنبات في القطاع الخاص.

ثامناً: إعادة النظر في الطرق التقليدية المعمول بها للرد على التقارير الدولية، والتي تعتمد على الرد بعد النشر حيث يمكن إتاحة المعلومات الصحيحة عن أوضاع حقوق الإنسان قبل إعداد التقارير.

تاسعاً: حث وزارة التربية والتعليم على إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية ومبادئ الدستور في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية في الدولة.

عاشراً: مطالبة الجهات المختصة عن السجون والمسجونين اتخاذ تدابير فعالة لمنع ممارسة التعذيب داخل أماكن الاحتجاز، بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان.

السودان

من مشاكوس إلى توريت

.. تدهور متزايد لحقوق الإنسان

وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق، مذكرة تفاهم في ٢٠ يوليو/تموز في كينيا، عرفت بـ"بروتوكول مشاكوس"، وهو إطار لحل مشكلة الجنوب تحت رعاية هيئة "إيغاد" للسلام، التي تضم وسطاء من دول "الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا" والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، جدد خلاله الطرفان التزامهما بالحل السلمي للنزاع في السودان عبر التفاوض في إطار الوحدة. وكان من أهم ملامح ذلك "البروتوكول" الاتفاق على أن يحكم السودان خلال فترة انتقالية مدتها ست سنوات يستثنى فيها الجنوب، والذي سيحكم حكماً ذاتياً خلالها، من تطبيق القوانين ذات الصبغة الإسلامية يعقبها استفتاء على تقرير مصير الجنوب في شأن الوحدة أو الانفصال عن السودان.

إلا أن "بروتوكول مشاكوس" أثار، قبل توقفه، كثيراً من ردود الأفعال على الصعيدين السوداني والدولي وتدور في مجملها حول التخوف من انفصال جنوب السودان عند ممارسته حق تقرير المصير بعد ست سنوات، بالإضافة لذلك يرى المعارضون للاتفاق من السودانيين أنه اتفاق قاصر على طرفين في الأزمة السودانية (الحكومة والحركة الشعبية)، وأنه جزئي لا يتناول الأزمة السودانية العميقة بشموليتها وبالتالي سيعجز عن تحقيق حل نهائي ودائم للأزمة السودانية

وطالبوا بتوسيع قاعدة المشاركة لتشمل الفرقاء السودانيين في عملية التفاوض بالإضافة لبعض الدول العربية خاصة مصر التي لها مبادرة مشتركة مع ليبيا تقترح مبادئ لإحلال السلام والوفاء في السودان. ومن تداعيات توقيع ذلك البروتوكول، ارتفاع بعض الأصوات في بعض الولايات للمطالبة بتطبيق الحكم الذاتي عليها وهناك من طالب بشموله لحق تقرير المصير مع جنوب السودان.

وإذا كان المطلوب في أي اتفاق لحل الأزمة السودانية ويعمل على اقرار السلام ويفتح الباب للديمقراطية هو الوقف الشامل لإطلاق النار، فإن طرفي "بروتوكول مشاكوس" قد فشل في ذلك وتصاعدت العمليات العسكرية بعد التوقيع عليه بهدف تحقيق مكاسب على الأرض، وأعلنت الحركة الشعبية أن الجيش السوداني قد استولى على بلدة نيام في ولاية غرب أعالي النيل في ٣٠ يوليو/تموز، واتهمت الحكومة بخرق تفاهم غير معلن على وقف النار، وقد أدت تلك المعارك، حسب معلومات موظفي الإغاثة، إلى قتل وتشريد وحصار أعداد كبيرة من المواطنين. وبالمثل شنت الحركة الشعبية هجوماً على قوات الحكومة في مدينة توريت، واستولت عليها في ٣١ أغسطس/أب مما دفع الحكومة إلى الانسحاب من جولة مفاوضات السلام الثانية في "مشاكوس" بكينيا احتجاجاً على ذلك الهجوم وأعلنت التعبئة العامة وفتح كل الجبهات ضد قوات الحركة الشعبية، واتهمتها بعدم الجدية في قضية السلام. ومع تزايد الاتهامات من الجانبين حول حشد كل طرف لقواته في مناطق العمليات خاصة مناطق إنتاج

البترول فإنه من المتوقع اتساع نطاق العمليات العسكرية وهو أمر ينسف ما توصل إليه الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو/تموز الماضي مع الرئيس السوداني من اتفاق على إيصال المؤن إلى الأشخاص الأشد احتياجاً وعلى تسهيل مهمة عمال الإغاثة في التحرك بحرية ودون عراقيل.

أما في غرب البلاد وفي تطور يعد الأول من نوعه منذ قضاء الحكومة على قوات الحركة الشعبية بدارفور عام ١٩٩٢، أعلن "التحالف الفدرالي"، أحد فصائل المعارضة السودانية وينحدر مقاتليه من ذات الإقليم، في سبتمبر/أيلول عن فتح جبهة قتال جديدة في إقليم دارفور. ومما لا شك فيه أن فتح هذه الجبهة سيؤدي إلى تفاقم أوضاع مواطني الإقليم الذين يواجهون أصلاً صراعاً قبلياً مسلحاً أهلك الكثير من الأرواح ودمر العديد من القرى ودفع بالسكان إلى هجر أراضيهم.

من ناحية أخرى فقد صعدت الحكومة خلال هذه الفترة من حملات الاعتقال والمحاكمات بواسطة محاكم الطوارئ. إذ اعتقلت السلطات في إقليم دارفور ٦٦ شخصاً من قبيلة الفور خلال شهر يوليو/تموز وأغسطس/أب على خلفية الأحداث بالإقليم وشكوك الحكومة حول سعي المعتقلين لتأسيس جبهة معارضة، وأوردت التقارير أن أولئك المعتقلين يعانون من أوضاع سيئة تحت الحجز. وفي نفس الإقليم أصدرت محكمة طوارئ مدينة نيالا أحكاماً بالإعدام على ٨٨ مواطناً من قبيلة الرزيقات بينهم قاصرين (٤١ سنة) في ١٧ يوليو/تموز لإدانتهم بارتكاب جريمة القتل اثر نزاع قبلي مسلح

وقائع ومتابعات

امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ونفى الاتهامات الخاصة بمحاولاته إنتاج قنبلة نووية، كما قام العراق بتنظيم زيارات لمراسلين صحفيين لعدد من المراكز محلي الاتهام، لتفنيد المزاعم الأمريكية-البريطانية باستخدام هذه المواقع في إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وأعلن في ١٦ سبتمبر/ أيلول قبوله لعودة المفتشين وهو القرار الذي أثار بلبلة جديدة بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.

حيث رفضت الولايات المتحدة العرض العراقي متهمة العراق بالمراوغة وأعربت بريطانيا عن شكوكها، مؤكدة أنها ستعمل مع شركائها على تقديم قرار فعال إلى مجلس الأمن.

كما رفض في الوقت ذاته الاتفاق الذي توصل إليه رئيس لجنة المفتشين الدوليين مع الحكومة العراقية خلال اجتماعات فيينا والتي وافق فيها العراق على عودة المفتشين دون قيد أو شرط، وعلى الرغم من ترحيب روسيا وفرنسا والصين بهذا الاتفاق.

ومن ناحيتها أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً نددت فيه بالتهديد الأمريكي بضرب العراق، أكدت فيه قلقها البالغ من الاستعدادات التي تتخذها الولايات المتحدة للعدوان على العراق بهدف إطاحة نظامه والافتتات على حق شعبه في اختيار حكومته ومضاعفة مأساته الإنسانية.

وأدانت المنظمة التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وطالبت المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته، والعمل على منع وقوع هذا العدوان وإنهاء التهديد

تصنيع قنبلة ذرية خلال عام، وعن دور مزعوم للنظام العراقي في إمداد الجماعات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل، كما استمرت في اتخاذ رفض العراق لعودة مفتشي الأسلحة كذريعة لتوجيه ضربة عسكرية. وتسعى الإدارة الأمريكية إلى تبرير قيامها بالعدوان على العراق بذرائع وافتراسات واهية تبدأ بقائمة اتهامات تخلو من أدلة على حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل أو قدرته المحتملة على إنتاجها، رغم أن المجتمع الدولي لم يخول واشنطن حق اختيار القوة العسكرية كآلية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، فضلاً عما يمثله العدوان أو التهديد به من زيادة في حدة التوتر في المنطقة في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي لا تتحرك فيه الإدارة الأمريكية حيال حيازة إسرائيل المؤكدة لأسلحة الدمار الشامل.

والجدير بالذكر أن المداولات المستمرة في مجلس الأمن تعكس إصراراً أمريكياً على العدوان على العراق تحت مظلة الأمم المتحدة، ومن دونها، كما تعكس تبديلاً مستمراً في مواقف الدول الكبرى دائمة العضوية وتفاوتاً واسعاً في الآراء.

وعربياً جدد الأمين العام لجامعة الدول العربية رفض الدول العربية لشن ضربة عسكرية ضد العراق، ومحاولة تغيير نظامه بالقوة العسكرية، ولكن على صعيد آخر أعلنت بعض المصادر الصحفية أن دولاً عربية وافقت على استخدام أراضيها لشن هجوم على العراق حال صدور قرار دولي.

ومن ناحية أخرى أعلن العراق تحديه لأن تستطيع الولايات المتحدة إثبات

وفى الخرطوم مدد الرئيس السوداني فترة اعتقال الدكتور حسن الترابي، زعيم حزب المؤتمر الشعبي، عاماً آخر بقرار رئاسي صدر في أغسطس/ آب وأعقب ذلك شن حملة اعتقالات وسط صفوف حزبه طالت أكثر من ٤٠ كادراً من قياداته الناشطة. وجاءت الاعتقالات في أعقاب عدد من أحداث العنف على هامش المفاوضات الجارية في "مشاكوس" قبل توقفها.

وتلى انسحاب الحكومة من محادثات السلام في "مشاكوس" التضييق على الصحف والصحفيين، وحظرت السلطات على الصحف في ١٤ سبتمبر/ أيلول، نشر أي تصريحات عن مفاوضات السلام مع الحركة الشعبية لا يكون مصدرها الرئيس البشير أو نائبه الأول وضرورة مراجعة السلطات الأمنية واخذ إذنها في نشر أي تصريحات.

العراق

المنظمة تطالب بوقف العدوان أو التهديد به

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها التي تنتهك مبادئ القانون الدولي، وجاء بيان رئيسها أمام الجمعية العامة في ٢٠ سبتمبر/ أيلول الجاري تجسيدا لاستمرار محاولاتها في الحصول على التأييد الدولي لضرب العراق وتغيير نظامه بالقوة في مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي واعتداء على السيادة وتدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لإحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بزعم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وقدرته على

.. وأعمال عنف جديدة تهدد القيم

والمكتسبات الإنسانية

أوردت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في بيان لها أن عدد من الجمعيات الإسلامية المتطرفة منها "السلفية الجهادية" و"التكفير والهجرة" و"جماعة السنة" و"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" قد قامت بارتكاب أعمال عنف وقتلت وجرحت العديد من المواطنين المدنيين في أحياء بهواش مدن مكناس والدار البيضاء وفاس واليوسفية وطنجة والرباط ومراكش وتطوان والجديدة وبنى ملال.

وحسب المنظمة المغربية فإن أعضاء هذه الجماعات قد شاركوا في حرب أفغانستان، وتم اعتقال (٢٧) فرداً فقط منهم. ومازال البحث جارياً عن أشخاص آخرين وأحيل بعضهم إلى القضاء بتهم تتعلق بالقتل العمد والسرقه وإضرار النار ... وترى هذه الجماعات أنه يجب الجهاد من أجل إصلاح المجتمع المغربي الذي لا يطبق الشريعة الإسلامية ويتعين إرجاعه - وفقاً لهذه الجماعات - باستعمال قوة السيف.

وقد أعلنت المنظمة المغربية إدانتها واستنكارها لهذه التصرفات التي تعد تعديلاً فاضحاً على الحقوق الأساسية للإنسان، إضافة إلى تقويضها للأفق الديمقراطي ودعت إلى تصدى الدولة والمواطنين لهذه الأفعال وتوفير الضمانات الكافية المتعلقة بالممارسة الحرة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لنشاطهم وصياغة مبادرة مشتركة من أجل التصدي لهذه الأعمال الوحشية دفاعاً عن القيم والمكتسبات الإنسانية.

التحالفات التي سيشكل الحكومة الجديدة، فحصل حزب الاتحاد الاشتراكي على ٤٥ مقعداً بعد أن كان له ٥٧ مقعد، كذلك ارتفع نصيب حزب الاستقلال إلى ٤٣ مقعداً بزيادة ١١ مقعد، وتراجع حزب الأحرار ٨ مقاعد ليصبح ٣٨ مقعداً أما الحزب الإسلامي "العدالة والتنمية" فارتفع ممثليه إلى حوالي ٣ أضعاف فأصبح ٣٨ مقعداً، وارتفع عدد الأحزاب الممثلة إلى ٢٢ حزب من أصل ٢٦ شاركوا في الانتخابات بعد أن كان ١٤ حزباً فقط في المجلس السابق.

وقد زادت ردود الفعل المنتقدة لنتائج الاقتراع خاصة وسط الأحزاب الصغيرة، ووصف زعيم حزب المؤتمر الاتحادي النتائج بأنها سلبية وشهدت عمليات تزوير، وأعلن زعيم حزب الحركة الشعبية أن نظام الاقتراع أثر في توجهات الناخبين.

ويمكن إبراز عدد من الملاحظات حول هذه الانتخابات، أولها: تأجيل إعلان النتائج الرسمية مرتين، ثانيها: الصعود الكبير لحزب "العدالة والتنمية" الإسلامي والذي أرجعه البعض إلى غياب شرائح واسعة من الناخبين، وثالثها: التراجع الكبير في تيار الأحزاب الامازيكية، ورابعها: ارتفاع نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٠ مقعد بدلاً من مقعدين فقط في البرلمان السابق بعد أن تم تخصيص ٣٠ مقعد لها وفقاً للنظام الانتخابي الجديد، وخامساً: انخفاض نسبة المشاركة عن الانتخابات السابقة حيث كانت في الانتخابات ١٩٦٣ حوالي ٧٣% انخفضت إلى ٥٨,٣% في انتخابات العام ١٩٩٧، وتواصل هذا الانخفاض إلى حوالي ٥٥% في الانتخابات الأخيرة.

به عبر إجراءات عملية وفعالة، كما دعت الأمم المتحدة إلى استئناف الحوار مع العراق.

المغرب

مجلس نواب يعكس تحالفات

الأحزاب الكبرى

جرت انتخابات مجلس النواب (الغرفة الثانية في البرلمان) والأكثر أهمية دستورياً نظراً لأن الحكومة تتشكل على خلفية الأغلبية النيابية في المجلس إضافة إلى كونها تمنح أو تسحب الثقة من الحكومة، وهذه الانتخابات هي الأولى منذ تولى الملك محمد السادس مقاليد الأمور في البلاد عام ١٩٩٩.

يتم انتخاب ٣٢٥ عضواً لولاية تدوم خمس سنوات وقد شارك في هذه الانتخابات ٢٦ حزباً سياسية منها ١٤ حزباً ممثلة في البرلمان، كما تم تخصيص ٣٠ مقعداً للسيدات وفقاً للتعديلات الدستورية الأخيرة.

تعتبر الأحزاب المشاركة عن مختلف الاتجاهات السياسية الرئيسية على الساحة وعلى رأسها أحزاب الائتلاف الحاكم وأهمها أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأحرار، وأحزاب المعارضة وأبرزها أحزاب العدالة والتنمية والحركة الشعبية لحقوق البربر والشورى والاستقلال وغيرها... فيما قاطعتها أحزاب أخرى مثل حزب الطلائع الاشتراكي.

وبلغت نسبة التصويت ٥٥%، ولم يستطع أي حزب من الأحزاب المشاركة الحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس، مما سينعكس على شكل

وقائع ومتابعات

تجدد الحملات الصهيونية .. والمنظمة تطالب بوقف الارهاب الفكرى

بعد أن تجرعت مرارة الهزيمة فى مؤتمر مكافحة العنصرية (ديربان ٢٠٠١) استعادة الحملات الصهيونية نشاطها المؤازر لعنصرية إسرائيل والمنأوى للمصالح العربية، حيث شهد شهرى أغسطس/أب ويوليو/تموز حملتين صهيونيتين صاخبتين ضد الأستاذ "إبراهيم نافع" رئيس تحرير جريدة الأهرام ورئيس اتحاد الصحفيين العرب ونقيب صحفى مصر، وضد مركز زايد للتنسيق والمتابعة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أثار قرار المحكمة العليا الفرنسية باستدعاء الأستاذ إبراهيم نافع استياء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وجاء هذا القرار إثر دعوى رفعتها فى مطلع العام ٢٠٠١ الرابطة الدولية لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية تبعاً لنشر مقال الأهرام فى أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠ لعادل حموده يتناول واقعة تاريخية عن فطيرة يهودية من دم العرب ... وقد أصدر الأهرام بياناً شدد خلاله نافع على احترامه القضاء الفرنسى وأكد أنه لم يهاجم يوماً اليهودية كدين لكنه يعارض سياسة الليكود التوسعية التى تهدد الاستقرار والسلام فى الشرق الأوسط، وتبع ذلك شن حملة صحفية واسعة ضد مركز زايد عقب تنظيمه ندوة عن "السامية" فند فيها المزاعم الصهيونية باحتكار الحركة الصهيونية لمفهوم السامية واستغلالها للأساسة الإنسانية للمحرقة اليهودية "الهولوكوست" لتبرير جرائم إسرائيل بحق الشعب

الفلسطينى.

وقد أصدرت مختلف المنظمات وفاعليات المجتمع المدنى العربى بيانات أعربت فيها عن إدانتها الشديدة للحملة الصهيونية الدولية ضد الصحافىة والصحفيين المصريين والعرب بحجة معاداتها السامية، كذلك اعتبرت هذه المنظمات أن الهدف من وراء هذه الحملة هو التغطية على الجرائم الإسرائيلية التى تجرى فى الأرض المحتلة، والحد من حملة النقد لإسرائيل فى وسائل الإعلام العربى، وأيضاً ترهيب الأصوات العربية المدافعة عن الفلسطينيين.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تعرب عن اسفها وإدانتها لهذه الحملة التى تعد خرقاً لكل المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كونها تعد حملة إرهاب فكرى ومعنوى لكل مناصرى القضية الفلسطينية.

قضية مركز بن خلدون المطالبة بالإفراج الصحى عن سعد الدين إبراهيم .. ورفض التدخل الأمريكى فى أحكام القضاء

أصدرت محكمة جنايات جنوب القاهرة (دائرة ٤ جنايات) حكمها فى ٢٩ يوليو/تموز على د.سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون بالسجن (٧)سنوات مع الشغل وستة من المتهمين فى القضية ذاتها من أصل ٢٧ متهماً بمدد تتراوح بين سنة مع وقف التنفيذ و(٣) سنوات، كذلك قضت المحكمة بمصادرة أموال المركز ومقره بما يحتوى من معدات وأدوات وكل ما يتعلق بالمركز ويتبع له.

ومن المعروف انه قد قبض على د.سعد إبراهيم و(٢٧) من العاملين معه لاتهامه بتلقى أموال من الخارج واعداد تقارير تسمى إلى صورة مصر الخارجية وتزوير بطاقات انتخابية، وكانت المحكمة قد أصدرت حكماً سابقاً بحبس د.سعد الدين إبراهيم لمدة (٧) سنوات وحبس (٢٧) من رفاقه لمدد تراوحت من سنة إلى خمسة سنوات مع إيقاف التنفيذ لتسعة متهمين، وقبلت محكمة النقض طعناً على هذا الحكم فى فبراير/شباط الماضى استناداً إلى أن الحكم المطعون عليه قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وإعادة المحاكمة أمام دائرة قضائية مختلفة.

وأعلن رئيس هيئة الدفاع عن سعد الدين إبراهيم أنه سيتقدم بمذكرة تحتوي على (١٤) حثية لنقض الحكم، معتبراً أن المحاكمة الأخيرة التى أيدت الحكم على د.سعد إبراهيم رفضت الدفع المقدم من الدفاع بعدم دستورية الأمر العسكرى رقم ٤ لعام ١٩٩٢ والذى يحظر تلقي أموال من الداخل أو الخارج دون إذن أو إخطار. وقد فجر هذا الحكم أزمة على إثر قرار أمريكى قضى بالامتناع عن تقديم أي مساعدات مالية اضافية إلى مصر، وشنت الصحف المصرية ومنظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان والأحزاب السياسية هجوماً عنيفاً على القرار الأمريكى واعتبرته تدخلاً فى شئونها الداخلية، وتشكياً فى استقلال القضاء المصرى ونزاهته.

وفى نفس الوقت لاقى هذا الحكم استنكار مختلف مؤسسات المجتمع المدنى المصرية والعربية والدولية التى أكدت تضامنها الكامل مع د. سعد الدين إبراهيم

الفتاح من سبتمبر/أيلول حيث أعلن الرئيس معمر القذافي أن السجن في ليبيا سيكون فارغاً من أي سجين سياسي باستثناء مجموعة لهم علاقة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان الأفغانية، وأعلن القذافي أيضاً أن بلاده ستعامل هؤلاء المعتقلين نفس معاملة الولايات المتحدة لأسري القاعدة في معسكر جوانتانامو.

والمنظمة إذ ترحب بهذه الخطوة التي من شأنها تصفية ملف المعتقلين السياسيين، إلا أنها تبدي تخوفها من الطريقة التي قد يعامل بها باقي المعتقلين، خاصة الذين لهم علاقة بتنظيم القاعدة وطالبان، وتطالب السلطات بضرورة توخي المعايير الدولية في معاملتهم.

المؤتمر الإقليمي لعمال الخدمة المنزلية المهاجرة

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق متزايد أوضاع عمال الخدمة المنزلية الآسيويين في البلدان العربية، في ضوء هشاشة أوضاعهم وتوزع مسئولية الانتهاكات التي يتعرضون لها بين الدول المصدرة لهذه العمالة، وشركات التوظيف، والدول المستقبلة لها حيث لا توفر الدول المصدرة الحد الأدنى للحماية القانونية لهم في شروط التعاقد والرقابة على شركات التوظيف وتوعيتهم بحقوقهم، وتتفاقم الشكوى من استغلال شركات التوظيف لهذه العمالة ولا تكفل القوانين المطبقة في البلدان المستقبلة ضمانات الحماية القانونية لهم حيث لا تنطبق عليهم قوانين العمل السارية وضمانات الحد الأدنى من الأجور والحد الأعلى من

السلطات ذلك بأن المحاكم الاستثنائية أنشئت للنظر في قضايا الإرهاب.

.... والإفراج عن حملة الهامي وسمير طعم الله

أفرجت السلطات عن المعارض التونسي "حمه الهامي" الناطق بلسان حزب العمال الشيوعي ورفيقه القيادي "سمير طعم الله"، وقد عزت السلطات هذا الإفراج إلى أسباب صحية، ولم يشمل قرار العفو كل من "عبد الجبار مدوري" و"عمار عمروسية"، وجاء هذا القرار بعد ٤٨ ساعة من رفض طلب استئناف تقدم به محامو الدفاع ونفذ الوسائل القضائية التي يمكن اللجوء إليها.

وقد جاء هذا الإفراج بعد حملة أطلقتها منظمات حقوق الإنسان من أجل الإفراج عن الهامي ورفاقه، كما نفذت زوجته المحامية "راضية النصراوي" في يوليو/تموز، أغسطس/آب إضراباً عن الطعام لتحريك الرأي العام لهذه القضية.

ليبيا

إفراج جدي ينعش الأمل في تصفية ملف المعتقلين

أعلنت مؤسسة القذافي للأعمال الخيرية أنها تمكنت من إقناع السلطات الليبية بالإفراج عن (٦٥) سجيناً سياسياً اعتقلوا منذ الثمانينيات... وينتمي هؤلاء السجناء المفرج عنهم لتيارات سياسية مختلفة وآخرون من المدافعين عن التعددية الحزبية. وجاء ذلك عشية احتفال ليبيا بثورة

ورفاقه في الطعن على الحكم.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد ناشدت في بيان لها السيد رئيس الجمهورية بإصدار عفو عن المتهمين، وقد تلقت في مطلع أكتوبر/تشرين أول معلومات بشأن تدهور الحالة الصحية للدكتور "سعد الدين إبراهيم" بشكل خطير، ولهذا فهي تكرر مناشدتها للسلطات بتوفير الرعاية الطبية اللازمة للدكتور "سعد الدين إبراهيم" والنظر في الإفراج الصحي عنه خاصة وأنه قد تم التقدم بالطعن على الحكم أمام محكمة النقض.

تونس

استمرار إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية

تسلمت السلطات التونسية في سبتمبر/أيلول "سالم زيردة" من الولايات المتحدة بعد أن ظل معتقلاً لديها طيلة سنتين للاشتباه في علاقته بحركة طالبان وتنظيم القاعدة، وقد أحالته السلطات التونسية إلى هيئة قضائية عسكرية، لكن تاريخ المحاكمة لم يتحدد بعد لحين انتهاء التحقيقات التي تتعلق بانتمائه إلى تنظيم القاعدة ومشاركته في القتال في البوسنة إلى جانب الأفغان العرب، واحتمال مغادرته بعد ذلك إلى باكستان للانضمام إلى حركة طالبان.

ويذكر أن السلطات التونسية قد استأنفت العام ٢٠٠١ إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية بعد فترة توقف طويلة حيث أحالت عدة أشخاص في قضيتين مستقلتين إلى المحاكم العسكرية، والتي تتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية، وقد بررت

وقائع ومتابعات

ساعات العمل ونظم الرعاية الصحية كما يضاعف نظام الكفيل المطبق في بلدان مجلس التعاون الخليجي من هشاشة أوضاعهم.

وأفضى نقص الضمانات القانونية لحماية عمال الخدمة المنزلية إلى شيوخ أنماط مؤسفة من الانتهاكات لحقوقهم القانونية والإنسانية أبرزها تأخير سداد أجورهم ومستحققاتهم المالية، والمبالغة في ساعات العمل دون أجر إضافي وإجازات، ومعاقبتهم عقوبات بدنية غير إنسانية مثل الضرب والحجز والحرمان من الطعام، فضلاً عن التحرش الجنسي والاعتصاب، وأفضت بعض هذه الانتهاكات إلى إقدام بعض هؤلاء العاملين على الانتحار أو محاولته. وتتجاوز الانتهاكات التي تتعرض لها هذه الفئة الطابع الفردي وتصل إلى حد الظاهرة.

وقد عملت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدأب خلال العام الأخير بالتعاون مع الشبكة الآسيوية "كارام" في بحث سبل معالجة هذه القضية وتعاونت المنظمـتان في العديد من الاتصالات مع حكومات البلدان العربية المضيفة لهذه العمالة، والهيئات الدولية المعنية وفي مقدمتها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الهجرة الدولية، ومنظمة العمل الدولية بهدف إطلاق حوار بين الدول المصدرة والمستقبلة لهذه العمالة يهدف إلى حماية الحقوق القانونية لهذه العمالة، والحفاظ على سمعة هذه البلدان، وفرض رقابة على شركات التوظيف والاستقدام، تقضى على ظاهرة الاستغلال أو تحد منها كما أجرت المنظمـتان اتصالات مماثلة مع العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة

في البلدان العربية المستضيفة لتبنى هذه القضية وبحث سبل معالجة أبعادها العلمية.

وقد نظمت الشبكة الآسيوية "كارام" مؤتمراً إقليمياً في مدينة كولومبو (سيريلانكا) في الفترة من ٢٦-٢٨ أغسطس / آب بمشاركة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وخمس منظمات أخرى هي المنتدى الآسيوي الباسيفيكي الخاص بالمرأة في القانون والتنمية، والتحالف العالمي لمكافحة الاتجار في النساء ومنظمة الهجرة الدولية، حركة التضامن العالمية، اللجنة الوطنية الإندونيسية لمكافحة العنف ضد النساء، والمؤسسة الكندية لحقوق الإنسان وساند المؤتمر عدة هيئات دولية في مقدمتها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، والمقرررة الخاصة بالعمالة المهاجرة في لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

شارك في المؤتمر ١٣٢ مشارك ومشاركة من ٢٤ دولة آسيوية (من بينهم مشاركين من خمس بلدان عربية) يمثلون العمالة الخدمية المهاجرة، والحكومات، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وشارك في افتتاح المؤتمر وزراء الداخلية والعمل والمرأة من الدولة المضيفة لكن للأسف لم تشارك أي من الحكومات العربية.

تناول المؤتمر الأبعاد المتعددة للمشكلة بكافة مستوياتها وبمكوناتها القانونية والإنسانية، وأثر المتغيرات الدولية عليها خاصة مع النزوح إلى تشديد قوانين الهجرة في كثير من البلدان كما ركز على مشكلات المرأة العاملة في الخدمة

المنزلية، واستعرض عدة دراسات حول أوضاع العمالة المهاجرة العاملة في مجال الخدمة المنزلية في المناطق المختلفة من آسيا بما في ذلك المنطقة العربية. كما استمع إلى شعارات حية من عاملات في مجال الخدمة المنزلية.

قدمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورقة عمل حول العمالة الآسيوية في مجال الخدمة المنزلية في البلدان العربية أعدها الأستاذ "محسن عوض" مساعد الأمين العام للمنظمة والذي شارك في أعمال المؤتمر.

كما أطلع المؤتمر على أربع دراسات ميدانية أعدتها مشاركات من البلدان العربية هي دراسة للأستاذة أسما خضر عن أوضاع هذه العمالة في الأردن، وأخرى أعدتها د. سبيكة النجار عن أوضاع هذه العمالة في البحرين، وثالثة أعدتها السيدة فريدة عبد الستار عن أوضاع هذه العمالة في لبنان، وتقريراً من الأستاذة هدى شلق عن أوضاع عمال الخدمة المنزلية المحتجزين في لبنان.

وقد تبنى المؤتمر استراتيجية تقوم على الحوار، وليس المواجهة بين جميع الأطراف المعنية، وأعد بياناً ختامياً تناول أبعاد المشكلة، والسياسات والآليات الواجبة الاتباع تجاهها، ودور المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وقد تم توزيع هذا البيان توزيعاً محدوداً لتعليق المشاركين، وسوف يتم تعميمه في وقت قريب.

وتعترم المنظمة إضافة البيان، وكذا تقريرها المقدم إلى المؤتمر إلى موقعها على شبكة الانترنت فور إصداره رسمياً.

تلقت المنظمة العديد من الرسائل التي تناولت أكثر من موضوع محل اهتمام الرأي العام الدولي، وكالعادة كان نصيب قضية الشعب الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي عليه أكبر من بقية القضايا الأخرى، إلا أن العديد من الرسائل تناولت السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة وتجاه العراق بصفة خاصة.

وفيما يلي نتناول بإيجاز مضمون بعض هذه الرسائل:

من أبناء فلسطين لم يتلقوا التعليم الكافي واللازم للقيام بدورهم في بناء دولة مستقلة وبالتالي يستمر اعتماد هذه الدولة - إذا تم تكوينها - على إسرائيل.

٣ - رسالة من مواطن فلسطيني "ع.س" يقول فيها أنه يأسف أن العالم العربي والقيادات الفلسطينية قد سمحت بأن تتحول قضية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس إلى مجرد إدخال إصلاحات دستورية وإدارية وإقامة الديمقراطية ومكافحة الفساد والسيطرة على ما يسمى "الإرهاب". ويتساءل كاتب الرسالة عما إذا كان أي وعد محدد قد صدر من أي طرف دولي بأن الدولة المستقلة سوف تقام فعلاً. ويضيف كاتب الرسالة تساؤل آخر حول الجهة التي ستقرر ما إذا كانت الإصلاحات المطلوبة كافية أم لا، وعما إذا كان العرب قد وافقوا على أن تكون هذه الجهة متمثلة في بوش وشارون.

٤ - رسالة كتبها "بول فيدلي" عضو الكونجرس الأمريكي السابق إلى عدة منظمات منها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، طلب أن توزع على أوسع نطاق،

تحبك بشدة وسوف تقول لك ذلك عندما تلتقى بها في يوم ما لا يعلمه إلا الله يا طفلي العزيز، قد ألحق بك قريباً لأنني لن أغادر أرضي أبداً وسوف استمر في نضالي من أجل وطني وأرضي.

إنني يا طفلي الصغير وحيدة في هذا العالم الذي لا يريد أن يرى أو أن يسمع. أننى وحيدة لأن بعض المجرمين من رجال العصابات استطاعوا السيطرة على هذا العالم، سوف أحاول يا طفلي الصغير أن أصمد ولكنني أشعر بالوحدة.

٢ - رسالة من مواطن فلسطيني "س.ب" يقول فيها أنه سمع طفله تقول لنفسها قبل النوم "أرجو يا ربي أن تجعل شارون يرفع الحصار المفروض على قريتي حتى أتمكن من الذهاب إلى مدرستي". ويضيف كاتب الرسالة أن أطفال فلسطين فقدوا الأمل في أن يتدخل أحد من العالم العربي أو الدولي من أجل إتاحة الفرصة لهم لكي يتلقوا التعليم بعد استمرار الحصار المفروض على المدن والقرى في الضفة الغربية.

ويتساءل كاتب الرسالة عن السبب في صمت المجتمع الدولي إزاء انتهاك إسرائيل للحق في التعليم وإزاء سياسة إسرائيل العنصرية التي تريد خلق جيل

١ - تلقت المنظمة رسالة مؤثرة للغاية من "رجاء مطر" وهي فلسطينية من سكان جنين، وقد تضمنت الرسالة خطاباً وجهته إلى طفل فلسطيني من سكان جنين اغتالته رصاصة جندی إسرائيلي وهو في أحضان والدته التي توفيت هي الأخرى برصاص الجندي. وكان عنوان الخطاب "وداعاً يا طفلي" وتقول فيه.

"لقد كانت حياتك في هذه الدنيا قليلة جداً فقد اغتالتك يد المغتصب الأجنبي الذي جاء إلى أرضك عازماً على اغتصاب أرضك وأرضي وأشجار الزيتون وأشجار البرتقال التي كنا نأمل في أن تجني ثمارها عندما تكبر، كما أنهم دمروا المنزل الذي بناه والدك ليكون مسكناً لك في المستقبل.

وداعاً يا طفلي وأغفر لي أنني كنت الوحيدة الباقية في هذا الحى لكى أقبلك قبلة الوداع بعد أن توفيت والدتك قبلك بدقائق فقط. أما أخوتك الكبار فقد اعتقلتهم القوات الإسرائيلية في مكان غير معروف ولا أعرف إن كانوا على قيد الحياة أم لا. وكم كنت أتمنى أن أضع فى مدفنك بعض ألعاب الأطفال التي كنت تلعب بها. ولكنها كانت تحت أنقاض منزلك الذي دمروه.

إن والدتك التي كانت صديقتي، وكانت

رسائل القراء

بعنوان "تحرير أمريكا من إسرائيل" جاء فيها ما يلى:-

- إن حادث ٩/١١ ما كان سيحدث لو أن الحكومة الأمريكية رفضت السماح لإسرائيل بإهانة وتحطيم المجتمع الفلسطيني، ولقد عبر عن ذلك قلـه من الأمريكيين رغم أن أغلبيتهم يؤمنون بهذه الحقيقة، وإننى شخصياً أثق تماماً بأنه كان من الممكن تفادى هذا الحادث لو أن أى رئيس أمريكى خلال ٣٥ عاماً كانت لديه الشجاعة والحكمة لاتخاذ القرار المناسب لوقف المساعدات عن إسرائيل حين انسحابها من الأراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧.

- لا شك أن الضغط الإسرائيلى داخل أمريكا قوى ومؤثر، ومع هذا فإن الرئيس بوش مازال يمكنه الحصول على تأييد غالبية الأمريكيين لو أنه أوقف المساعدات لإسرائيل وشرح للشعب الأمريكى بشجاعة وصراحة أسباب هذا القرار.

- تستخدم إسرائيل حجة "القضاء على الإرهاب" لتبرير هجومها الوحشى على الفلسطينيين مستخدمة فى ذلك كل أساليب إرهاب الدولة حيث أنها تعتقل المئات لفترات طويلة بدون محاكمة وتخضعهم لأساليب تعذيب متعددة، وتقوم فى بعض الأحيان بقتلهم، وتحطم المنازل وأماكن الأعمال العامة والتجارة والبنوك، وتعطل إسعاف الجرحى حتى الموت وتحول مدن الضفة وغزة إلى معسكرات اعتقال. ومن المؤسف أن كل هذه التصرفات الإرهابية تتم بموافقة ومساندة الولايات المتحدة.

- لقد كان العالم كله ينظر إلى أمريكا بإعجاب حتى هؤلاء الذين وقفوا فى صف أعدائها، ولكنها الآن فقدت هذا الإعجاب

الذى تحول إلى كره كبير بسبب تأييدها الأعمى لممارسات إسرائيل الإرهابية وسكوتها على انتهاكات إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى وعدم احترامها للأديان الأخرى.

- لقد كنت عضواً فى الكونجرس الأمريكى وعضواً فى لجنة العلاقات الخارجية عندما احتلت إسرائيل هضبة الجولان والأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة، وقد بقيت فى عضوية الكونجرس واللجنة لمدة ستة عشر عاماً، ولا أتذكر خلال هذه المدة أن قام أحد بتوجيه النقد للممارسات الإسرائيلية حتى خلال المناقشات الخاصة التى كانت تجمع رجال الكونجرس. لقد كان توجيه النقد لإسرائيل غير مسموح به لأن من كان يقوم بذلك كان يتهم بأنه معادى للسامية. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن كل من تعرض لإسرائيل بالنقد من رجال الكونجرس مثل "ستيفنسون" و"شارلز بيرسى" و"بول ماكولوسكى" و"سينتى ماكيزى" و"ايرل هيلارد" قد خسروا مقاعدهم بسبب الدعم المالى الإسرائيلى لمنافسيهم خلال الحملات الانتخابية.

- لقد شعر العديد من الأمريكيين بالدهشة عندما وصف الرئيس بوش شارون "سفاح بيروت" بأنه رجل سلام فى الوقت التى كانت إسرائيل تنتهك حقوق الشعب الفلسطينى كما لم يحدث فى الماضى. ومنذ ذلك الوقت نما الضغط الإسرائيلى فى أمريكا ووصل إلى كل أجهزة الحكم فى أمريكا وأمتد إلى أماكن العبادة المسيحية وإلى مراكز البحوث.

- على الرئيس بوش أن يدرك قبل فوات الأوان أن عدم معالجة مأسى

الشعوب يعد المصدر الرئيسى لنمو الإرهاب، ولكن للأسف الشديد فإن الرئيس بوش بتصريحاته وتصرفاته وسياساته شجع الحرب الدينية التى تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطينى، ولم يكتفى بذلك بل أنه يدعو إلى حرب جديدة ضد الشعب العراقى سوف تؤدى إلى مزيد من المأسى لشعب عربى آخر، وبالتالى إلى بث المزيد من الكراهية لأمريكا وإلى خلق جيل جديد من الشباب العربى الذى سوف يستهدف المصالح الأمريكية فى داخل الولايات الأمريكية وخارجها.

- ولاشك أن الأجيال الجديدة فى الولايات المتحدة سوف تدفع ثمناً غالياً بسبب موافقة الإدارة الأمريكية على أن يتم وضع وتصميم سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط فى إسرائيل بدلاً من أن يتم وضعها فى واشنطن.

- لقد حان الوقت لأن يخرج بعض السياسيين من صمتهم المخزى وأن يعلنوا رفضهم لخضوع السياسة الأمريكية للضغط الإسرائيلى، وأن يطالبوا الرئيس بوش بالالتزام بالحكمة والحكمة التى يمكن أن تنتقذ الشعب الأمريكى من أعمال إرهابية قادمة بسبب سياسته المتهورة وغير المتزنة تجاه الشرق الأوسط.

- وفى النهاية فإننى أدعو كل أمريكى لأن يتحرر من الضغوط الإسرائيلى وأن يعيد لأمريكا هيبتها ومكانتها كدولة صادقة وأمينه تدافع عن الحق والحرية والعدالة.

٥- رسالة من مواطن أمريكى من أصل عربى "ج . ش" يتهم فيها أمريكا بالعمل على السيطرة على العالم بحجة القضاء على الإرهاب. ويصف الدعوة إلى

رسائل القراء

أمريكية هي "أمنية اسحاق" تقول فيها أنه من المؤسف أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان لا تريد أن تتفهم أن الرئيس الأمريكي يريد منا أن نتصرف كأدبيين بدلاً من التصرف كحيوانات تهدف إلى قتل الأطفال والنساء في عمليات إرهابية. أن على المنظمة أن تشعر بالعار.

١٠- رسالة من مواطن أمريكي من أصل عربي "وسيم عدنان" يقول فيها أنه اطلع على موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان على الإنترنت، ورغم شعوره بأهمية هذا الموقع وما تضمنه من تقارير ومعلومات إلا أنه لا حظ عدم وجود أبحاث يمكن أن تفيد الدارسين المهتمين بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويقترح الاهتمام بهذا الموضوع في المستقبل.

١١- وأخيراً من مواطن سويدي من أصل عربي "فؤاد طایل" أشار فيها إلى الوضع العربي بصفة عامة وتساءل عن الأسباب التي جعلت للدول العربية مجرد ردود فعل للمخططات الاستعمارية التي يتم وضعها حالياً في الغرب بالنسبة للمنطقة العربية. وأضاف متسائلاً أيضاً عما إذا كان الوقت قد فات حتى يكون للدول العربية إرادة مشتركة يمكنها اتخاذ خطوات محددة لامتلاك أرائها وتنسيق مواقفها السياسية والاقتصادية لإحباط هذه المخططات الاستعمارية ودفع الغرب إلى إعادة التفكير والتعقل وحماية مصالحه في المنطقة قبل الإقبال على تنفيذ هذه المخططات.

ومخططة لمستقبله، وأضاف أنه شعر أن هذه الشعوب ترفض بشدة سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وتعتقد هذه الشعوب أن كل أمريكي يعتقد أن إسرائيل هي الحليف الوحيد لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، ويؤكد كاتب الرسالة أن الشعوب الآسيوية تتحول تدريجياً لنقد الشعب الأمريكي وعجزه عن إجبار قيادته على التعقل.

٧- تلقت المنظمة رسالة من مواطن أمريكي "سيون أسيدون" تحمل العديد من العبارات البذيئة التي تعبر عن مشاعر عنصرية تجاه العرب والمسلمين وتطالب الرسالة بطرد كافة العرب والمسلمين من أمريكا، وذلك بدعوة تمويلهم للعمليات الإرهابية ضد إسرائيل. ويضيف أن العرب يعلمون أطفالهم كره إسرائيل وأمريكا وبالتالي فمن المشروع للجيش الإسرائيلي أن يعتقل هؤلاء الأطفال خاصة وأن أبائهم يرفضون سياسة تحديد النسل. ويناشد الرئيس الأمريكي بأن يضرب الدول العربية بشدة وأن يعتقل العرب قبل فوات الأوان. ويختتم رسالته قائلاً أن العربي الوحيد الصالح هو الذي يتم قتله.

٨- تلقت المنظمة رسالة من مواطن إسرائيلي هو "ابراهيم سادات" يقول فيها أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تنتشر العديد من البيانات التي تدين إسرائيل ولكنها حتى الآن لم تدين انتهاكات حقوق الإنسان من جانب العرب، ولهذا فإن لا أحد يهتم بما تقوله هذه المنظمة.

٩- وتلقت المنظمة رسالة من مواطنه

توجيه ضربة إلى العراق بأنها مخاطرة غير محسوبة لأنها سوف تؤدي إلى المزيد من العمليات الإرهابية.

ويقول المواطن في رسالته أن حادث ٩/١١ مدان من كل إنسان في العالم وقد حصلت أمريكا بعد وقوعه على تعاطف رسمي وشعبي كبير من كل أنحاء العالم، إلا أن الممارسات الأمريكية التي اتبعت في حربها ضد الإرهاب حولت هذا التعاطف إلى كره أكيد لأن الإدارة الأمريكية أكدت للعالم أنها تقوم بعمليات انتقامية وليس حرباً على الإرهاب، وإنها تريد السيطرة على العالم كله، وإنها تعادي الدين الإسلامي وأخيراً تهدف إلى نشر الفزع والخوف بين الشعوب دون مراعاة للجانب الإنساني أو تفادي اتباع سياسات عنصرية بغیضة.

٦- رسالة من مواطن أمريكي "سلايد برستوفيتش" يقول فيها أنه قلق للغاية لأن مجريات الأمور تشير إلى أن السياسة التي تتبعها أمريكا في حربها ضد الإرهاب سوف تؤدي قريباً إلى وقوف العالم ضد الولايات المتحدة. ويضيف أن مشاعر العديد من الشعوب ضد الحكومة الأمريكية هي مشاعر قديمة ومعروفة، ولكن الخطر كل الخطر لو تحولت هذه المشاعر إلى كره الشعب الأمريكي بسبب سكوته على تصرفات قيادته السياسية التي تقود العالم إلى المزيد من الويلات والمآسى.

ويقول في رسالته أنه قام أخيراً بجولة عمل في العديد من الدول الآسيوية وفوجئ أن لدى الشعوب الآسيوية قناعة تامة بأن أمريكا ترغب في السيطرة على العالم وأن تكون متحكمة في مصيره

قمة الأرض بين الآمال.. والواقع

أنهى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة الأرض) أعماله والذي عقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا والذي استمر في الفترة من ٢٦ أغسطس/آب إلى ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، وذلك بمشاركة أكثر من ١٠٠ رئيس دولة ورئيس وزراء وآلاف المندوبين يمثلون ١٩٣ دولة ومنظمات غير حكومية ورجال أعمال والذي يعد واحد من أكبر التجمعات التي تنظمها الأمم المتحدة.

أولاً: السياق العام للمؤتمر:

تركزت محادثات القمة على خطة تستهدف التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والتقدم الاجتماعي، وهي العناصر الثلاثة اللازمة لتحقيق تنمية شاملة تتوفر لها عوامل الاستمرار .. كما بحثت القمة سبل تطبيق توصيات تم تبنيها قبل عشر سنوات في أول قمة للأرض والتي استضافتها ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢.

أما النقطة الأبرز فكانت تلك التي تتعلق بنداء لتنفيذ معاهدة كيوتو حول خفض الانبعاثات الغازية الذي انسحبت منه واشنطن في مارس/ آذار، كما لا يزال هذا البروتوكول بحاجة إلى مصادقة روسيا لدخول حيز التطبيق. وقد طرحت جنوب أفريقيا سبعة موضوعات رئيسية تري ضرورة تركيز الدول عليها وهي الإنتاج والاستهلاك والطاقة المتجددة والصرف الصحي والتنوع البيولوجي والأهداف والجدول الزمنية وتوفير الطاقة والموارد الطبيعية.

وقد اختتمت قمة الأرض أعمالها، وأثارت القرارات التي توصلت إليها القمة حالة من الغضب والقلق في أوساط الكثير

من المنظمات العالمية، وشهد المؤتمر الختامي للقمة مقاطعة بعض المشتركين لكلمة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، فيما وجه الصحفيون العديد من الانتقادات للأمين للأمم المتحدة كوفي أنان بشأن قرارات القمة.

وفي محاولة لامتصاص حدة الغضب واتهامات جماعات الضغط بفشل القمة أعلن كوفي عنان في مؤتمر صحفي عقب اختتام أعمال القمة أن مهمة التنمية المستدامة تقع على عاتق الجميع ولا تقتصر على الحكومات فقط، مطالباً بضرورة زيادة الوعي العام بين الأفراد. وأكد عنان أن القمة نجحت في التوصل إلى خلق شراكات وتحالفات من شأنها أن تأخذ القرارات إلى الأمام. مؤكداً في ذات الوقت أنه على الجميع المضي قدماً في تنفيذ ما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة دون الانتظار لقرارات حكومية أو دولية.

وتتكون خطة العمل التي تعد الوثيقة السياسية الرئيسية من ٦٥ صفحة و١٥٢ نقطة، ولم تقدم الخطة أي التزام أو جدول زمني حول إنهاء دعم البلدان الغنية لصادراتها الزراعية بهدف المساعدة في تنمية البلدان الفقيرة. كما لم تعلن عن أي

زيادة في مستويات المساعدة الخارجية، ولم تطرح أي التزامات حول إلغاء مزيد من ديون البلدان الفقيرة، الأمر الذي أثار جماعات مكافحة الفقر، إلا أنها تناولت المساعدات المالية من حكومات دول الشمال إلى دول الجنوب، ووقف المساعدات الزراعية الأوروبية والأمريكية التي تقول الدول الفقيرة إنها تمنع انتاجها من الوصول إلى أسواق الدول الصناعية. وتوصل المشاركون في القمة بصعوبة إلى اتفاق فيما يتعلق بحقوق الإنسان والصحة، الأمر الذي كان أحد الأسباب التي كادت تحول دون تحقيق اتفاق شامل على المسودة واشتملت الخطة على عبارة الحقوق الإنسانية والحريات العامة في فقرة تدعو إلى زيادة الخدمات الصحية. وأكد خبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية أن القمة فشلت فشلاً ذريعاً، واعتبروا أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها مخيبة للآمال، وأنه بالرغم من الخطابات الرنانة التي ألقاها الزعماء، إلا أن خطة التنفيذ الصادرة عن جوهانسبرج ما هي إلا تسوية غير عادلة.

وترى المنظمات أن القمة لم تتضمن سوى حلول وسطية تركز على تقديم الدعم المعنوي فقط للعديد من القضايا في

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية. ونادى البيان بدعم دور المرأة في كافة المجالات التنموية المختلفة وتمكينها من المشاركة الحقيقية في صنع القرار تطبيقاً لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز دور مشاركة الشباب والمرأة والنقابات العمالية والمجالس المحلية والمراكز البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص وبلورة رؤى وسياسات التنمية المستدامة.

وحث البيان على تطبيق اتفاقية حقوق الطفل بتأمين التعليم الإلزامي المجاني ومكافحة عمالة الأطفال وتطبيق التشريعات الخاصة بذلك وتعديل المناهج التربوية بما يؤدي إلى بناء قدرات الإنسان العربي وبما يجعله قادراً على مواجهة تحديات العصر.

وطالب البيان بتبني استراتيجيات جديدة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي واحترام الحقوق النقابية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعددية للأقليات في الوطن العربي في إطار الوحدة الوطنية ودعم دور الشبكات الإقليمية والمنظمات العاملة في مجالات التنمية المستدامة، واختتم البيان بمطالبة كل الدول العربية بإيقاف كل أشكال التطبيع مع إسرائيل.

الألغام في العالم العربي

أصدر تحالف المنظمات المناهضة للألغام في جنيف تقريره السنوي حول وضع الألغام في العالم. وأشار التقرير إلى أن عدد الدول العربية التي وقعت أو صادقت على معاهدة أوتوا التي تمنع

لتعزيز التعاون الدولي مما يساعد على تحقيق مصالح الدول النامية.

ثالثاً: مشاركة المنظمات العربية غير الحكومية:

وقد شاركت المنظمات العربية غير الحكومية قبل بدء المؤتمر الرسمي بدور فعال في الجهود التحضيرية للمؤتمر، وعلى مستوى التنسيق، نجحت المنظمات العربية في التنسيق وتبادل التأييد مع العديد من المجموعات الدولية الإقليمية غير الحكومية وبصفة خاصة مع المجموعات الأسبوية والأفريقية وأصدرت بياناً طالبت فيه بإنهاء الحصار الأمريكي المفروض على ليبيا والعراق مع وقف التهديدات العسكرية له باعتبار ذلك معوقاً أساسياً يحول دون ضمان السلم في المنطقة العربية واستقرارها كما يحول دون تنمية مستدامة هناك.

وقد نادت المنظمات غير الحكومية في العالم العربي إلى تعزيز التضامن والتعاون والشراكة المتكافئة من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وإيجاد الآليات المناسبة لتحقيق أهداف صندوق الدعم الدولي، وإلغاء الديون المستحقة على الدول الفقيرة وتنفيذ التزامات الدول الغنية المالية التي تعهدت بها في قمة ريو عام ١٩٩٢.

وطالبت المنظمات في بيانها الحكومات العربية تحديداً على الوقوف مع الشعب العراقي والسوداني والليبي في محنتهم وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والبطالة

مقدمتها قضايا الطاقة والتغيرات المناخية والزراعة والتجارة والتمويل والمياه والصحة.

ثانياً: نتائج الملتقيات غير الحكومية:

وسبق عقد المؤتمر - كما هو معروف - عقد ملتقى المنظمات غير الحكومية، ودعى منتدى المنظمات غير الحكومية في الإعلان الذي أصدرته لجنة مشتركة ضمت ممثلين عن الجمعيات العربية والدولية إلى ضرورة قيام المجتمع الدولي بالدور المطلوب منه في إنهاء النزاع الدموي في الشرق الأوسط، وكذلك العمل على إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على العراق والتهديد باستخدام القوة ضده بالمخالفة للشرعية الدولية مؤكداً أن الاحتلال وغياب الأمن من أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

كما طالب الإعلان بتخفيض أعباء الديون على الدول النامية وتنفيذ الدول لالتزاماتها التي تعهدت بها في قمة ريو لتمويل عملية التنمية في الدول الفقيرة.

وأشار الإعلان إلى أهمية تعزيز فرص وصول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال تسهيل شروط نفاذ هذه السلع، وكذلك إلغاء الدعم الذي تقدمه العديد من الدول الغنية للمنتجين والمزارعين بها مما يحول دون وصول سلع أي دول أخرى إلى أسواقها.

كما دعا الإعلان إلى إجراء إصلاحات جذرية في هيكل عمل وقوانين منظمة التجارة العالمية بحيث تقوم على مبادئ الشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إنتاج واستعمال وتصدير وتخزين الألغام المضادة للأفراد، لا يتعدى ثمانية بلدان من بين المائة وثلاثة وأربعين دولة التي وقعت وصادقت حتى الآن على المعاهدة وهذه الدول هي الجزائر وجيبوتي والأردن وموريتانيا وقطر وتونس واليمن، بينما وقع السودان على المعاهدة في ديسمبر من عام ١٩٩٧، ولم يصادق عليها حتى الآن، لكن أربعة عشر بلداً من بين بلدان المنطقة تعاني من الألغام التي يعود بعضها إلى الحرب العالمية الثانية.

وقد تزامن صدور هذا التقرير مع انعقاد الاجتماع الرابع للبلدان الأعضاء في معاهدة أوتاوا، وقد أشاد الاجتماع بالجهود التي بذلت عالمياً للحد من إنتاج واستعمال الألغام، وسجل بارتياح انخفاض عدد الدول التي تنتج الألغام من ٥٥ إلى ١٤ بلداً بفعل المعاهدة، إلا أن الاجتماع عبر عن قلقه لكون سبع دول لجأت العام الماضي إلى استخدام الألغام المضادة للأفراد وفي مقدمتها الهند وباكستان.

وفي الوقت الذي أشاد فيه التقرير بالجهود المبذولة في بعض البلدان العربية مثل اليمن والأردن وتونس، فإنه شدد على كون ١٣ بلداً عربياً لازال غير مرتبط بمعاهدة منع الألغام. كما أن دولاً مثل مصر وليبيا ولبنان والمغرب وسوريا صوتت إلى جانب إسرائيل وإيران ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرامي إلى إضفاء العالمية على بنود معاهدة حظر الألغام.

وأشار التقرير إلى أن كلا من مصر والعراق وإيران في منطقة الشرق الأوسط لازالت تعد من بين البلدان المنتجة للألغام وهذا على الرغم من عدم تسجيل نشاطات

إنتاج خلال عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١.

وأشار التقرير إلى أن اليمن يعد أول بلد عربي ينهى عملية تحطيم مخزونة من الألغام المضادة للأفراد، ويأتي بعده الأردن الذي أقدم في شهر إبريل/نيسان ٢٠٠٢ الماضي على تحطيم عشرة آلاف من مخزونة، كما شرعت تونس في أول خطوة تهدف إلى التخفيض بنسبة ألف لغم من مخزونها. وأشار التقرير إلى شكوك تحوم حول امتلاك الجزائر لمخزون من الألغام المضادة للأفراد بدون الإفصاح عن حجمها.

وأشار التقرير أن قطر عبرت عن عدم امتلاكها لمخزون من الألغام باستثناء ما تحتاجه للتدريب، فإنها تمتلك إلى جانب المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان أكثر من ٨٠,٠٠٠ ألف لغم مضاد للأشخاص ضمن مخزون القوات الأمريكية في المنطقة.

وأكد التقرير أن إسرائيل لم توقع على معاهدة أوتاوا الخاصة بمنع إنتاج واستعمال وتصدير وتخزين الألغام المضادة للأفراد، وتعهد رئيس وزرائها إرييل شارون بعدم استعمال الألغام في الأسوار الواقية، كما أشارت المصادر العسكرية الإسرائيلية إلى أن الألغام لا تشكل وسيلة من وسائلها الدفاعية أثناء العمليات في الأراضي الفلسطينية. لكن التقرير يشكك في تصريحات إسرائيل بأنها أوقفت إنتاج الألغام كما يشير إلى عدم معرفة مخزونها من هذه الألغام.

وذكر التقرير أنه سقط خلال العام الماضي ضحايا من ١١ بلداً عربياً إضافة إلى تسجيل حوادث لها علاقة بالألغام في كل من فلسطين والصحراء الغربية وشمال

العراق ومرتفعات الجولان السورية. ويشير التقرير إلى سقوط ٩٠ ضحية في لبنان خلال عام ٢٠٠١. كما سقط عشرون ضحية في فلسطين في العام الماضي بينما بلغ عدد ضحايا الألغام منذ بداية عام ٢٠٠٢ إلى خمسة وأربعين ضحية.

وأشار التقرير إلى أن منطقة شمال العراق من المناطق التي تحصل على أكبر قدر من الأموال المخصصة لنزع الألغام في العالم. فقد حصلت بفضل نظام النفط مقابل الغذاء على ثمانين مليون دولار وتعهدت الإمارات العربية المتحدة بتمويل نشاطات نزع ألغام في جنوب لبنان بحوالي ٥٠ مليون دولار خلال العام الماضي. كما أعلنت المملكة العربية السعودية في شهر مايو ٢٠٠١ عن تخصيص ثلاثة ملايين دولار لتمويل برنامج نزع الألغام في اليمن خلال ثلاث سنوات وحصل كل من الأردن ومصر على مساهمات أمريكية في مجهود نزع الألغام.

أما المناطق التي تطهيرها من الألغام في البلدان العربية خلال العام الماضي، فتقدر في اليمن بـ ٢٢ مليون متر مربع، وفي لبنان ٥٠ مليون متر مربع. وقد استطاع الأردن تطهير ثمانية ملايين متر مربع منذ بداية عملية نزع الألغام في علم ١٩٩٣. أما مناطق شمال العراق فتعاني، بحسب التقرير، من صعوبة حصول الأخصائيين على التأشيرات كما تعاني منطقة الصحراء الغربية من عدم وجود برنامج لنزع الألغام منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن.

سوريا

المنظمة تناشد السلطات إلغاء

العقوبات بحق الناشطين

تابعت محكمة أمن الدولة الاستثنائية خلال الفترة من يونيو/حزيران إلى أغسطس/أب إصدار أحكامها بمعاقبة ثمانية من ناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بالسجن لمدة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام، بعد إدانتهم في الاتهامات الموجهة إليهم بنشر أنباء كاذبة وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية، على صلة بنشاطهم في مجال المجتمع المدني. شملت المحاكمات المحامي "رياض الترك" الأمين العام للحزب الشيوعي - المكتب السياسي -، والخبير الاقتصادي "عارف ديلة" عضو تجمع لجان المجتمع المدني، والمحامي "حبيب عيسى" الناطق باسم منتدى جمال الاتاسي، والكاتب "حسن حدة سعدون"، والطبيبين "وليد النبی" و"كمال اللبوانی" عضوی تجمع اللجان، والمحامي "حبيب صالح" والمهندس "فواز تلالو" عضوی منتدى الحوار الوطني.

وتعد هذه الأحكام حلقة جديدة من سلسلة تراجع السلطات عن استكمال مسيرة الانفتاح والإصلاح والتي بدأت في عهد الرئيس "بشار الأسد"، وهو التراجع الذي بلغت حدته بمحاكمة النائبين المستقلين "رياض سيف"، و"محمد مأمون الحمصي" ومعاقبتهما بالسجن لمدة خمس سنوات، وهو الحكم الذي لا يزال محل طعن أمام محكمة النقض.

وتأتى هذه التدابير بالرغم من الدعوات التي وجهتها العديد من الدوائر الحقوقية،

ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي كانت خاطبت السلطات مراراً لإعلاء النظر في التعاطي مع ناشطي المجتمع المدني والمنديات الثقافية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

غير أن السلطات قد تجاهلت هذه النداءات، وتابعت تدابيرها بشكل حثيث، حيث يقوم جهاز القضاء العام العسكري في هذه الأونة بملاحقة المحامي "هيثم المالح" رئيس جمعية حقوق الإنسان في سوريا وذلك على صلة بنشاطه في إطار الجمعية وتولية الدفاع عن الناشطين المذكورين خلال محاكمتهم أمام القضاء، وكانت نقابة المحامين السوريين "فرع العاصمة دمشق" قد قررت في مطلع يوليو/تموز وقف الأستاذ "هيثم المالح" عن المهنة لمدة ثلاث سنوات وذلك بقرار لم تستوفي إجراءاته.

وقد عاودت المنظمة مخاطبة السلطات المختصة، وطالبتها بوقف تدابيرها بحق الأستاذ "هيثم المالح"، وإعادة النظر في الإجراءات المتخذة بحق الناشطين.

مصر

المنظمة ترحب بمعاقبة مسئولين عن وفاة محتجز من جراء التعذيب

قررت محكمة جنايات شمال القاهرة في ٨ أغسطس/أب معاقبة ضابطي شرطة بالسجن لمدة ٣ سنوات بعد إدانتهم بالمسؤولية عن وفاة مواطن من جراء التعذيب قيد الاحتجاز.

والمنظمة ترحب باستمرار توجه السلطات نحو معاقبة المسئولين عن جرائم التعذيب، وتطالبها بمد هذا التوجه خارج

حالات الوفاة ليشمل كافة أشكال التعذيب، كما تطالبها بسرعة إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتسهيل ملاحقة المسئولين عن مثل هذه الجرائم.

..وتناشد السلطات وقف إحالة

المدنيين إلى القضاء العسكري

أصدرت المحكمة العسكرية خلال يوليو/تموز حكماً في قضية تنظيم جماعة الإخوان المسلمين - غير المرخص لها - والذي قضى بمعاقبة ستة عشر متهماً من بين ٢٢ متهماً إلى المحكمة بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام، وهي القضية الشهيرة باسم "تنظيم الاساتذة"، حيث تضم قائمة المتهمين عدداً من أساتذة الجامعات والمعاهد العلمية بينهم بعض أعضاء مكتب الإرشاد العام للجماعة وأمينها العام السيد "محمود غزلان".

كما أصدرت المحكمة العسكرية أيضاً في ٩ سبتمبر/أيلول قضائاً في قضية تنظيم "الوعد" والتي تشمل ٩٤ متهماً، وقضت فيها بمعاقبة ٥١ متهماً بالسجن لمدة تتراوح بين عامين وخمسة عشر عاماً بينهم ٦ متهمين حوكموا غيابياً وبراءة بقية المتهمين وبينهم المتهمين الرئيسيين.

من المعروف أن السلطات المصرية قد استأنفت إحالة مدنيين إلى المحاكمة أمام القضاء العسكري في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وبعد توقف دام أكثر من عشرين شهراً، في إطار عدد من التراجعات شملت إحالة عدد من القضايا إلى المحاكم الاستثنائية، كمحاكم أمن الدولة وأمن الدولة العليا.

شكاوى ومداخلات

والمنظمة تكرر مناشدتها للسلطات وقف إحالة المتهمين من المدنيين إلى القضاء العسكري ومحاكم القضاء الاستثنائي، وإعادة النظر في الأحكام العسكرية الصادرة في قضايا سابقة، اتساقا والتزامات الحكومة المصرية في مجال حقوق الإنسان والتي تكفل الحق في المحاكمة العادلة أمام القضاء الطبيعي.

الأردن

المنظمة تناشد السلطات إلغاء قرار حل جمعية حقوق المواطن

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ قرار وزارة الداخلية الأردنية بحل الجمعية الأردنية لحقوق المواطن في إجراء هو الأول من نوعه منذ العام ١٩٨٩، وذلك باعتبار أن الجمعية لم تتقدم بتقارير عن أوضاعها المالية لمدة ٣ سنوات متتالية إلى وزارة الداخلية باعتبارها الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على شؤون الجمعيات. وعلى الرغم من نفى السلطات أن أية اعتبارات سياسية تقف وراء القرار، إلا أن الجمعية قد أكدت أنه سياسي بالرغم من استناده لأسباب إدارية.

واعتبرت الجمعية أن موقفها من اتساع السلطات التقديرية للحكومة، ودعوتها للكف عن نزع الجنسية، وانتقاداتها لتأجيل عقد الانتخابات كانت السبب في قرار حلها.

من ناحية أخرى قررت السلطات في ٧ أغسطس/أب إغلاق مكتب قناة الجزيرة بالعاصمة عمان لاتهام القناة بأنها تعمّد خلق جو من الإثارة وبث الشائعات

المغرضة وتشويه صورة الأردن.

وتناشد المنظمة السلطات الأردنية إلغاء قرارها بحل الجمعية، واعتماد الحوار وسيلة أساسية للتعامل مع الجمعيات الأهلية والحقوقية، اتساقا والتزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان، كما تتأشدها إعادة النظر في قرارها بإغلاق مكتب قناة الجزيرة اتساقا والتزاماتها بالحق في حرية إبداء الرأي والتعبير.

السودان

اعتقال مواطنين في مكان غير معلوم

تلقت المنظمة شكاوى أفادت بأن السلطات الأمنية بمطار الخرطوم قامت في يوم ١ سبتمبر/أيلول باعتقال السيدة "رحاب عبد الباقي على"، والسيد "فريد عباس"، وذلك من دون إذن قانوني أو توجيه اتهامات رسمية إليهما، أو تحديد مكان احتجازهما.

وتناشد المنظمة السلطات السودانية إطلاق سراح المذكورين ما لم تثبت في حقهما اتهامات محددة.

.. وملاحظات لصحفيين ومصادرة

أعداد من الصحف

وتلقت المنظمة شكاوى أفادت أن السلطات الأمنية قامت يومى ٣، ٤ سبتمبر/أيلول باستدعاء خمسة من الصحفيين للتحقيق الأمني من دون توجيه اتهامات، واعتقلت من بينهم "عثمان مرغنى" الصحفي بجريدة الرأي العام قبل إطلاق سراحه.

كما قامت السلطات بمصادرة أعداد لصحف الخرطوم مونيترور والصحافة والحرية لنشرها تحقيقات ومقالات صحفية تخالف توجهات السلطات.

والمنظمة تكرر مناشدتها للسلطات بالكف عن ملاحقة الصحف والصحفيين، اتساقاً والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والتي تكفل الحق في حرية إبداء الرأي والتعبير.

تونس

سجن الصحفي عبد الزوارى لمدة (٨) أشهر

أعيدت محاكمة الصحفي عبد الله الزوارى في ٢٣ أغسطس/آب بعد أن تم إطلاق سراحه في مطلع يونيو/حزيران بعد اعتقال دام (١١) عاماً بسبب عدم احترامه للإقامة الجبرية عليه في عنوان ميلاده في الريف لإبعاده عن العاصمة، وقد دخل الزوارى في إضراب مفتوح عن الطعام منذ ١٩ أغسطس/آب... وأصدرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بياناً وصفت قرار وزير الداخلية بنفي الزوارى بأنه قرار غير قانوني... كما أدانت الاعتداءات والمضايقات التي تعرض لها العديد من نشطاء حقوق الإنسان الآخرين مثل نور الدين البحيري وعبد الرؤوف العيادي ومحمد المختار الجلاي، وطالبت الرابطة السلطات بالكف عن هذه الممارسات واحترام الحريات الفردية والعامّة وإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، وسن قانون العفو التشريعي العام.

حملة حقوقية دولية وعربية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين

بمبادرة من لجنة المنظمات العربية غير الحكومية للدفاع عن الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، اجتمع بالقاهرة/مصر في ٨ أغسطس/أب جمع كبير من المحامين العرب والدوليين وممثلي منظمات حقوق الإنسان لتدشين حملة عربية ودولية للتضامن مع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

تضمنت الأنشطة ورشة قانونية لبحث الوضع القانوني للأسرى الفلسطينيين طبقاً لقواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف الأربعة، وفي ضوء الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وعقد مؤتمر صحفي موسع حضره ممثلي الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين واتحاد المحامين العرب والمنظمات المنضمة إلى لجنة المنظمات العربية ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

كما شمل قيام وفد الرابطة الدولية للحقوقيين بالسفر إلى إسرائيل للاطلاع المباشر على أوضاع الأسرى الفلسطينيين وتقديم المشورة والمساعدة القانونية لهم في محنتهم، ولحمل حكومة إسرائيل على الإذعان لمبادئ القانون الدولي والالتزام بتطبيق اتفاقية جنيف الثالثة عليهم.

في جلسته الطارئة .. اتحاد المحامين العرب يطالب بتحريك عاجل لوقف العدوان على العراق

عقد اتحاد المحامين العرب اجتماعاً طارئاً لأمانته العامة ومجلس نقباء

المحامين العرب في مقره بالقاهرة/مصر في يوم ٨ أغسطس/أب لتدارس سبل آليات مواجهة العدوان الأمريكي المتوقع على العراق.

وتضمن البيان الختامي للاجتماع التوصية بعقد قمة شعبية عربية لمنظمات المجتمع المدني العربي يضم الاتحادات المهنية والعمالية والمنظمات والأحزاب السياسية للقيام بالتعبئة الشعبية اللازمة لوقف العدوان، وتوجيه رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب وكذا إلى الأمم المتحدة وحكومات أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ذات الصلة، وتنظيم زيارات تضامنية إلى العراق.

وبمبادرة من الاتحاد .. إنشاء شبكة المنظمات غير الحكومية الأفريقية لمتابعة مقررات ديربان

عقد في القاهرة/مصر خلال يومي ٢٣، ٢٤ سبتمبر/أيلول الاجتماع الأول لشبكة المنظمات غير الحكومية الأفريقية المعنية بمتابعة تنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (ديربان/جنوب أفريقيا ٢٠٠١)، وذلك بهدف إيجاد تنسيق بين هذه المنظمات للاستفادة من النجاح الذي حققته خلال مؤتمر ديربان خاصة في قضيتي الرق وعنصرية إسرائيل وكذا مواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم، والاستفادة من التضامن الدولي الناشئ بين مختلف منظمات المجتمع المدني العالمي.

جاءت الدعوة لانعقاد هذا الاجتماع بمبادرة من الأستاذ "فاروق أبو عيسى" الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة خلال اجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وقد لقيت تجاوباً كبيراً من جانب المنظمات الأفريقية والمنظمات العربية.

واتحاد الصحفيين العرب يدين التصعيد الأمريكي ضد سوريا والعراق

أكدت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب رفضها لحملة التهديدات التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد البلدان العربية، واستغلالها لذكرى مرور عام على أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

وأكد الأستاذ "صلاح الدين حافظ" الأمين العام الموقف الثابت للصحفيين العرب من الإرهاب بكافة أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وأعرب عن رفض الاتحاد للتصعيد الأمريكي ضد سوريا والتدخل في شئونها الداخلية، وكذا رفض التهديد بضرب العراق والإطاحة بنظام حكمه، وهو ما تزامن مع إطلاق يد الصهيونية العنصرية لإبادة الشعب الفلسطيني في ظل صمت دولي مخجل.

.. وينظم دورة تدريبية جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات

نظم اتحاد الصحافيين العرب في مقره بالقاهرة/مصر دورة تدريبية لمدة أسبوع بدءاً من ٢١ سبتمبر/أيلول لتدريب ٢٠ صحفياً من ١٥ بلد عربي على تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير العمل

من أخبار المنظمات

مركز مساعدة السجناء

يتابع تقديم المساعدات الدراسية لأبناء السجناء والمعتقلين

نظم مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء في مقره بالقاهرة/مصر بدءاً من أغسطس/أب حملته السنوية لتقديم المساعدات الدراسية لأبناء السجناء والمعتقلين من الطلاب في سنوات التعليم الأساسي، وقد شملت المساعدات الأدوات والكتب الدراسية للطلاب.

المنظمة تشارك في أعمال مؤتمر أوضاع المرأة المصرية

عقد بالقاهرة/ يومي ١٨، ١٩ سبتمبر/أيلول مؤتمر "رؤية المؤسسات غير الحقوقية لأوضاع المرأة المصرية"، والذي نظمه البرنامج التنموي للمرأة والطفل. بحث المؤتمر مدى تجاوب أوضاع المرأة والطفل مع ما ورد في الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وفي القوانين والإعلانات الوطنية، وتأثير الثقافة السياسية والاجتماعية، والسياسات التعليمية والصحية، والدور المنوط بالمرأة في الشراكة في صنع المستقبل والتنمية، وقد شارك في أعمال المؤتمر الأستاذ "محسن عوض" مساعد الأمين العام للمنظمة.

السنة العاشرة على تأسيس لجنة دعم الأسرى اللبنانيين

احتفلت لجنة دعم الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية في مقرها ببيروت/لبنان بمرور عشرة أعوام

الصحفي على مستوى الأفراد والمؤسسات، وذلك بالتعاون مع معهد تكنولوجيا المعلومات بمركز دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

المنظمة المصرية تعلن تقريرها السنوي

أعلنت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ١٣ أغسطس/أب تقريرها السنوي الثاني عشر والذي يرصد تطورات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جمهورية مصر العربية خلال العام ٢٠٠١.

تناول التقرير في ثلاثة أقسام عرض وتقييم التطورات التشريعية والقضائية، واستعراض أبرز انتهاكات حقوق الإنسان، كما يعرض لنشاط المنظمة في مجالات الرصد والتوثيق ونشر الثقافة وبرامج التربية والتدريب.

مركز الدراسات والمعلومات القانونية وبرنامج تدريبي جديد

ينظم مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان بمقره في القاهرة/مصر بدءاً من ١٥ سبتمبر/أيلول برنامجاً تدريبياً حول التوعية القانونية. يتضمن البرنامج عقد ستة دورات لتدريب القيادات الشابة في الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف رفع قدرتهم على نشر التوعية القانونية المجتمعية في نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على تأسيسها في سبتمبر/أيلول ١٩٩٢.

ودعت اللجنة خلال احتفالها الضمير العالمي إلى التحرك من أجل إطلاق بقية الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية ووقف انتهاك حقوقهم التي أقرتها المواثيق الدولية الإنسانية.

وقد أرسل الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة خطاباً إلى الأستاذ "محمد صفا" أمين سر اللجنة، هنّته فيه بمرور العام العاشر على تأسيس اللجنة وتقديره للدور الهام الذي لعبته منذ تأسيسها لدعم قضية الأسرى اللبنانيين، مؤكداً على حرص المنظمة على استمرار التنسيق مع اللجنة في المحافل الدولية المختلفة حتى إطلاق سراح آخر أسير عربي في السجون الإسرائيلية.

المنظمة تشارك في الاجتماع الأول لجمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية

انعقد الاجتماع الأول لجمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من الأول وحتى العاشر من سبتمبر/أيلول.

ناقش الاجتماع العديد من الموضوعات المتعلقة بتنظيم عمل المحكمة وممارسة اختصاصاتها، حيث تم في هذا الاجتماع مناقشة النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، وكذا كيفية بدء الإجراءات التنفيذية لممارسة المحكمة لدورها والذي أسفر عن تعيين مقر المحكمة، والاتفاقية التي تحكمه، ووضع النظام المالي للمحكمة عن الفترة الأولى، وكذا امتيازات المحكمة وحصاناتها، كم تم تحديد موعد



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقرر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعى بالأمم المتحدة.

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى

نائب الرئيس: د.أحمد صدقى الدجاني

الأمين العام: أ. محمد فائق

المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى

مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع

ت : ٤١٨٨٣٧٨ - ٤١٨١٣٩٦

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني:

aohr@link.net

موقع الإنترنت:

www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت ٢٥ ديناراً الأردن ١٦ ديناراً

مصر ٥٠ جنيهاً المغرب ٦٦ درهم

تونس ١٦ ديناراً بقية الأقطار ٥٠ دولاراً

أمريكياً تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات

باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصرى

- فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.

Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا

Arab Bank (Switzerland)

Account 201738

المشروع الإقليمى لحقوق الإنسان والتنمية

عقدت بيروت/لبنان خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ سبتمبر/أيلول سلسلة من الاجتماعات الخاصة "بالمشروع الإقليمى حول التنمية البشرية وحقوق الإنسان فى العالم العربى"، وذلك بغرض وضع جداول وبرامج العمل الخاصة بالبدء فى التنفيذ.

وشمل ذلك اجتماعاً للجنة تسيير المشروع تناول بحث البرنامج التنفيذى وأسبقيات الأنشطة والجداول الزمنية لتنفيذها، كما شمل اجتماعاً للمجموعة الاستشارية للمشروع والتي تضم خبراء عرب فى مجالى التنمية البشرية وحقوق الإنسان بهدف جمع المشورة اللازمة لوضع الخطوات والملاح العامة وآليات التنفيذ.

وفى إطار الدور المنوط بالمشروع كمُنبر للحوار بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فقد التقى السادة أعضاء لجنة التسيير والمجموعة الاستشارية مع السادة السفراء العرب فى بيروت، بهدف استعراض ملامح المشروع، وتحقيق التعاون الفعال مع الحكومات بما يلبي تحقيق أهداف المشروع.

من المعروف أن المشروع يهدف إلى تأسيس الدمج بين التنمية وحقوق الإنسان وهو أول المشاريع طويلة الأجل التى تقوم بتنفيذها منظمة غير حكومية هى المنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR) بشكل مشترك مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (UNHCHR).

الاجتماع المقبل لجمعية الدول الأطراف. وتجدر الإشارة إلى أنه قد شارك فى هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، من بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتي مثلها فى هذا الاجتماع الأستاذ "ياسر حسن" عضو مجلس الأمناء، والتي ساهمت فى إنشاء تحالف المنظمات العربية غير الحكومية من أجل إنشاء المحكمة.

الأبعاد الإقليمية للتهديد الأمريكى

للعراق.. محاضرة

للدكتور "خير الدين حسيب"

بالمنظمة

فى ضوء تسارع وتيرة التهديدات الأمريكية للعراق، نظمت الأمانة العامة للمنظمة فى مقرها بالقاهرة يوم ٢ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ ندوة بعنوان "التهديد الأمريكى بالعراق على العراق"، حضرها حشد كبير من المثقفين ورجال السياسة والإعلام المصريين والعرب، وألقى خلالها الدكتور "خير الدين حسيب" مدير مركز دراسات الوحدة العربية محاضرة بعنوان "الأبعاد الإقليمية للتهديدات الأمريكية للعراق"، تناولت الخلفيات التاريخية للتربص الأمريكية بالعراق وتداعيات حرب الخليج الثانية، والمستجدات والتطورات التى دفعت الولايات المتحدة لتصعيد تهديداتها، وحقيقة الأهداف الأمريكية إقليمياً ودولياً.

وقد دار نقاش واسع عقب المحاضرة، تذكر على البحث عن الآليات المناسبة لمواجهة العدوان المحتمل على المستوى العربى الرسمى والشعبى.